وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

دور النوافذ الإسلامية في توسيع نشاط الصناعة المالية في الجزائر في ظل التطورات التنظيمية الجديدة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب(ة):

ريان شنيقر

تحت اشراف الأستاذ(ة):

د. فنازي فطيمة الزهراء

نوقشت علنا أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
ار	أستاذ محاضر(أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
فنازي فطيمة الزهراء	أستاذ مساعد(ب)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا
شارون عز الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلـــــوم التسييـــــر

السنة الجامعية: 2023 / 2024

شهادة الترخيص بإيداع مذكرة ماستر أكاديمي لدى المكتبة

أنا الممضي أسفله الأستاذ: فنازي خضرة الزهراء ؛ الرتبة العلمية: أستاذ مساعد ب

المشرف على مذكرة الماستر والموسومة بـ: دور النوافذ الاسلامية في توسيع متاهم الصناعة العالمية في الجزائر في ظل التطورات التقنية الجديدة

من إنجاز الطالبين:

1) سفيان رحاب

2)

القسم: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ المناقشة: 20 جوان 2024

أشهد أن الطالب (ة) قد قام بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة، وأن المطابقة بين النسخة الورقية والنسخة الإلكترونية قد استوفت جميع شروطها. وبإمكانه إيداع النسخ الورقية والإلكترونية.

سكيكدة في:

تأشيرة الأستاذ المشرف

تأشيرة رئيس القسم

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.

CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال تعالى ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾
(لقمان آية:١٢)

وانطلاقا من مبدأ انه لا يشكر الله الذي لا يشكر الناس،

نتقدم بالشكر لجامعة 20اوت سكيكدة وكلية العلوم الاقتصادية

نتقدم بالجزيل الشكر والعرفان للأستاذة للمشرفة الفاضلة الدكتورة فنازي فطيمة الزهراء

كل عبارات الشكر والتقدير لن توفيك حقك، لقد بذلتي جهوداً مضاعفة في العمل وكان ذلك من جميل اخلاقك، نسأل الله ان يجزيك عنا كل الخير

ونتوجه بالشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا عناء قراءة وتمحيص محتوى المذكرة ومناقشتها، لهم كل أسمى عبارات التقدير والثناء على إضافتهم الثرية بالملاحظات القيمة.

الشكر موصول لكل الاصدقاء ولعائلتي لأنهم لم يتركوني يوما، وقدموا لي الدعم والأمل لهم كل الشكر والامتنان على كل نصيحة منحتمونا إياها في وقت من الأوقات وكنت احتاج لها بشدة،

فجزا الله الجميع عني خير الجزاء.

إهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها ان تكون لم يكن الحلم قريبا لا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكني فعلتها فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات بفضلة وكرمة

اهدي تخرجي إلى من احمل اسمه بكل فخر الذي كان دوما بقلبي ودائما بجانبي وسندي بلا حدود إلى من علمني أن الدنيا صراع وسلاحها العلم والمعرفة والذي حفظة الله

إلى المرأة التي جعلت مني فتاة طموحة وسهلت على الصعاب بدعائها الخفي إلى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمة

أمي حفظها الله

الى الذين كانوا لي سندا وداعمين ومشجعين دائما وأزاحوا عن طريقي المتاعب ممهدين الطريق زارعين الثقة والإصرار بداخلي سندي وكتفي الذي استند عليه دائما الى الذين غمروني بالحب والتوجيه امدوني بالقوة إلى الذين لطالما كانوا الظل لهذا النجاح

أخوي واختي حفظهم الله

إلى أصدقاء السنين وأصحاب الشدائد وملهمين نجاحي الى من رسموا بسمتي وقت الصعاب إلى من ذكروني بمدى قوتي واستطاعتي إلى الذين لا يحبطوني ويؤمنون بشجاعتي إلى الشموع التي تنير لي الطريق دوما

صديقاتي.

ملخص

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء حول واقع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر وإبراز دورها في توسيع نشاط الصناعة المالية الاسلامية لما تتميز به من مزايا قادرة على تنشيط هذه الاخيرة، ونظرا لاختلاف طبيعة عمل كل من البنوك التقليدية والنوافذ التابعة لها، فهذه الدراسة تهدف إلى التعرف على حقيقة النوافذ الإسلامية، وأسباب نشأتها والخصائص التي تميزها، وفهم كيفية تأثير فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية على نشاط الصيرفة الإسلامية ونمو أصولها بشكل خاص، ولقد تم الاعتماد على البيانات المالية الواردة في التقارير السنوية للبنوك التقليدية التي كانت قيد دراستنا، وتم ذلك من خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي كونه أنسب منهج لطبيعة الموضوع.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن عملية فتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية خطوة إيجابية، فهي تلعب دورا مهما في توسيع نطاق الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر خاصة في ظل التطورات التنظيمية الجديدة (النظام 20-02 والمرسوم التنفيذي 21-81) التي تعتبر خطوة جيدة بالرغم من تأخرها لتنظيم جميع منتجات النوافذ الإسلامية، حيث تساهم النوافذ الاسلامية في تلبية احتياجات المستثمرين والعملاء الذي يفضلون الامتثال للقيم الإسلامية في تعاملاتهم المالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي تساهم في توسع نطاق الصناعة المالية الإسلامية وانتشارها في كافة ربوع الوطن.

الكلمات المفتاحية: النوافذ الإسلامية؛ الصيرفة الإسلامية؛ الصناعة المالية؛ التطورات التنظيمية.

Abstract

This study came to shed light on the reality of Islamic windows in traditional banks in Algeria and highlight their role in expanding the activity of the Islamic financial industry due to its advantages capable of revitalizing the latter, and given the different nature of the work of both traditional banks and their affiliated windows, this study aims to identify On the reality of Islamic windows, the reasons for their emergence and the characteristics that distinguish them, and understanding how the opening of Islamic windows in traditional banks affects Islamic banking activity and the growth of its assets in particular. We relied on the financial data contained in the annual reports of the traditional banks that were under our study, and this was done through Adopting the descriptive and analytical approach as it is the most appropriate approach to the nature of the subject.

The study reached a set of results, the most important of which are: The process of opening Islamic windows at the level of conventional banks is a positive step, as it plays an important role in expanding the scope of the Islamic financial industry in Algeria, especially in light of the new regulatory developments (Regulation 20-02 and Executive Decree 21-81) that It is considered a good step, despite its delay, to regulate all Islamic window products, as Islamic windows contribute to meeting the needs of investors and clients who prefer to comply with Islamic values in their financial dealings on the one hand, and on the other hand, they contribute to expanding the scope of the Islamic financial industry and its spread throughout the country.

Keywords: Islamic windows, Islamic banking, financial industry; Regulatory developments.

قائمة المحتويات

شكر وتقدير ..... **I**

إهداء ..... **II**

ملخص..... **III**

قائمة المحتويات ..... **VII**

قائمة الجداول..... **VIII**

قائمة الأشكال ..... **IX**

مقدمة.....**أ–ث**

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للصناعة المالية والنوافذ الإسلامية

تمهيد **6**

المبحث الأول: البنوك الإسلامية كركيزة أساسية لصناعة المالية الإسلامية **7**

المطلب الأول: مفهوم ومكونات الصناعة المالية الإسلامية..... **7**

الفرع الاول: مفهوم الصناعة المالية الإسلامية 7

الفرع الثاني: أهم مكونات الصناعة المالية الإسلامية..... 7

المطلب الثاني: مفهوم البنوك الإسلامية ونشأتها 9

الفرع الاول: تعريف البنوك التقليدية 9

الفرع الثاني: نشأة البنوك الإسلامية.....10

الفرع الثالث: مفهوم البنوك الإسلامية.....12

المطلب الثالث: خصائص ومميزات البنوك الإسلامية 13

الفرع الأول: خصائص البنوك الإسلامية:.....13

الفرع الثاني: المزايا التي تحققها البنوك الإسلامية 14

المطلب الرابع: موارد وتوظيفات البنوك الإسلامية 15

الفرع الاول: الموارد المالية للبنوك الإسلامية.....15

الفرع الثاني: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية 16

المبحث الثاني: التأصيل النظري للنوافذ الإسلامية.....17

المطلب الاول: المداخل المختلفة للصيرفة الإسلامية 17

المطلب الثاني: ماهية النوافذ الإسلامية 19

الفرع الأول: تعريف النوافذ الإسلامية.....19

الفرع الثاني: نشأة وتطور النوافذ الإسلامية.....19

الفرع الثالث: خصائص النوافذ الإسلامية 20

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف بين –الفروع والنوافذ الإسلامية– والمعاملات الإسلامية والتقليدية 20

الفرع الاول: أوجه الاختلاف بين الفروع الإسلامية والنوافذ الإسلامية.....20

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين المعاملات الإسلامية والمعاملات التقليدية.....21

المطلب الرابع: دوافع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية 23

الفرع الأول: دوافع انشاء النوافذ الإسلامية 23

الفرع الثاني: متطلبات فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية 23

المبحث الثاني: تحليل الدراسات السابقة 24

المطلب الاول: الدراسات المرجعية باللغة العربية 24

المطلب الثاني: الدراسات المرجعية باللغة الأجنبية.....26

المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة.....27

خلاصة 28

الفصل الثاني: تحليل واقع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر في ظل التطورات التنظيمية

تمهيد **30**

المبحث الاول: هيكلة الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر **31**

المطلب الأول: التطورات التشريعية الخاصة بالصناعة المالية في الجزائر 31

الفرع الأول: النظام 18-02 المنظم لعمليات الصيرفة الإسلامية 31

الفرع الثاني: نظام 20-02 المنظم لعمليات الصيرفة الإسلامية 32

المطلب الثاني: المؤسسات المصرفية الإسلامية في الجزائر.....33

الفرع الاول: بنك البركة الجزائر 33

الفرع الثاني: بنك السلام الجزائر.....34

المطلب الثالث: واقع التامين التكافلي في الجزائر 36

الفرع الاول: المرسوم التنفيذي رقم 21-81 الخاص بتنظيم قطاع التأمين التكافلي.....36

الفرع الثاني: تجربة شركة سلامة للتامين في الجزائر 37

المبحث الثاني: تحليل واقع نشاط النوافذ الإسلامية في الجزائر **38**

المطلب الاول: الإطار التشريعي لعمل النوافذ الإسلامية 39

المطلب: الثاني نشاط النوافذ الإسلامية في الجزائر في ظل التنظيمات الجديدة 40

الفرع الاول: النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الخاصة (قبل التنظيم) 40

الفرع الثاني: النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية العمومية (بعد التنظيم) 41

المطلب الثالث: دراسة حالة عينة من النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية 43

الفرع الاول: النوافذ الإسلامية في البنوك الخاصة 43

1- تجربة بنك الخليج الجزائر GULF BANK ALGERIA 43

2- تجربة بنك تراست TRUST ALGERIA.....45

3- تجربة بنك الإسكان للتجار والتمويل الجزائر 47

الفرع الثاني: النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية 48

1- تجربة البنك الوطني الجزائري BNA 48

2- تجربة البنك الخارجي BEA 50

المطلب الرابع: مستقبل الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر 51

الفرع الأول: مكانة التمويل الإسلامي في النظام المصرفي الجزائري.....51

الفرع الثاني: آفاق الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.....53

خلاصة الفصل 56

خاتمة.....58

قائمة المصادر والمراجع.....62

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التسلسل الزمني لنشأة البنوك الإسلامية	12
02	أهم الفروق بين الفرع الإسلامي والفرع التجاري	23
03	تطور المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2010-2018	36
04	تطور المؤشرات المالية الرئيسية لبنك السلام الجزائري الفترة 2012-2020	39
05	تطور رقم الاعمال ومبيعات شركة سلامة للتأمينات خلال الفترة (2006-2015)	38
06	الخدمات المصرفية المقدمة من خلال النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية	44
07	حجم التمويلات الإسلامية الممنوحة ببنك الخليج الجزائري	46
08	حجم التمويل الإسلامي في ترست بنك الجزائر مقارنة بحجم التمويل الإجمالي خلال فترة 2021/2015	48
09	حجم التمويلات والتمويلات الإسلامية لبنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر 2017-2020	50
10	هيكل الحسابات الإسلامية	52
11	صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة في البنك الوطني الجزائري	52
12	صيغ التمويل الإسلامي البنك الخارجي BEA	53
13	موارد التمويل الإسلامي البنك الخارجي BEA	54
14	حصة مساهمة الصيرفة الإسلامية في استقطاب الودائع للنظام المصرفي الجزائري (2018-2022)	55
15	حصة الصيرفة الإسلامية في تمويل الاقتصاد الجزائري (2018-2022)	55
16	مزايا ومآخذ تجربة فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية	58

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	مكونات الصناعة المالية الإسلامية	10
02	حجم التمويلات الاسلامية الممنوحة ببنك الخليج الجزائري	47
03	حجم التمويل الإسلامي في ترست بنك الجزائر مقارنة بحجم التمويل الإجمالي خلال فترة 2021/2015	49
04	حجم التمويلات الإسلامية لبنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر 2020/2017	50

مقدمة

تمهيد

شهدت الصناعة المالية الإسلامية توسعا كبيرا خلال العقود الأخيرة الماضية واكتسبت صدى جيد في النظام المالي العالمي، حيث تتكون هذه الصناعة من عدة قطاعات فرعية أهمها قطاع الصيرفة، والتي شهدت هذه الأخيرة نموا كبيرا في الفترة الأخيرة في العديد من الدول في مختلف أنحاء العالم، رغم العديد من التحديات والعقبات التي تواجهها، وما زاد من نموها وتطورها هو الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث بينت هذه الأزمة قوة وصلابة البنوك الإسلامية في إدارة الأزمات، مما دفع بالكثير من دول العالم لتبني أنشطة الصيرفة الإسلامية، فمنها من لجأت إلى إنشاء بنوك إسلامية، ومنها من قامت بفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، ومنها من قامت بإنشاء فروع إسلامية مخصصة حكرا لتقديم منتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

فالبنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تعتمد على مبادى الشريعة الإسلامية في أنشطتها المصرفية. وتختلف عن البنوك التقليدية في عدة جوانب مثل عدم تحصيل الفوائد والامتناع عن القروض ذات الطابع الربوي. تتبنى البنوك الإسلامية مبادئ أساسية والتي من أهمها مبدأ مشاركة في الأرباح والخسائر وتجنب الاستثمار في الأنشطة المحرمة شرعا.

والجزائر كغيرها من الدول الإسلامية سمحت بقيام بنوك إسلامية حيث سعت إلى تطوير منظومتها المصرفية بفتح مجال النشاط أمام هذا النوع من البنوك سنة 1991 ضمن إصلاحات قانون النقد والقرض 10/90، أين تم قبول اعتماد بنك البركة كأول بنك إسلامي كامل في الجزائر، ليتم فيما بعد اعتماد مؤسسات أخرى منها المصرفية والغير مصرفية لكن ظل عددها ونشاطها محتشم جدا طوال هذه الفترة. وفي إطار الإصلاحات المستمرة للنظام المصرفي الجزائري تم اصدار النظام 02-18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 الذي رخص بفتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية، ليعزز بعدها بالنظام 02-20 الذي حدد العمليات المصرفية الخاصة بالصيرفة الإسلامية وكذا شروطها وقواعد ممارستها من طرف المصارف والمؤسسات المالية سعيا نحو تلبية احتياجات ومتطلبات الزبائن في السوق المصرفي.

1. إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

كيف تساهم النوافذ الإسلامية في توسيع نشاط الصناعة المالية في الجزائر في ظل التطورات التنظيمية الجديدة؟

وللإحاطة بموضوع الدراسة تم تقسيم التساؤل أعلاه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالنوافذ الإسلامية؟
- هل نشاط مؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر مدعم بتنظيمات قانونية تنظم عملياتها المختلفة؟

- ما هو واقع نشاط النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر؟

2. فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** النافذة الإسلامية تعتبر فرع إسلامي للبنك تقليدي تابعة له في مختلف الجوانب المالية والمحاسبية.
- **الفرضية الثانية:** نشاط المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر يتمتع بوجود إطار تشريعي وتنظيمي قوي وواضح ومدعم لعملها.
- **الفرضـــية الثالثة:** تجربة النوافذ الإســـلامية على المســـتوى البنوك التقليدية لا تزال في بدايتها وهناك عدة عوائق وقيود تحيط بها.

3. مبرزات اختيار موضوع الدراسة

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية وهي كالتالي:

- **الأسباب الذاتية تمثلت في:**
  - الموضوع يندرج ضمن التخصص الأكاديمي (اقتصاد نقدي وبنكي) وإدراكا منا لأهمية هذا الموضوع.
  - الرغبة الملحة في دراسة المواضيع المتعلقة بالمالية الإسلامية.
- **الأسباب الموضوعية:** منها ما يلي:
  - تزايد وانتشار البنوك الإسلامية وحداثة تجربة النوافذ الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري.
  - التوجه الجدي للحكومة الجزائرية في تبني الأنشطة والمنتجات المالية الإسلامية المختلفة.

4. اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

- التعرف على ماهية وخصائص البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية؛
- إبراز أهم متطلبات فتح النوافذ الإسلامية؛
- إعطاء لمحة حول واقع الصـيرفة الإسـلامية في الجزائر بشـكل خاص والصـناعة المالية الإسـلامية بشـكل عام؛
- الوقوف على مختلف التطورات التنظيمية الخاصة بنشاط المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر.

5. أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في ابراز مختلف الوقائع والتطورات الخاصة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، خاصة في ظل انتشار المالية الإسلامية وازدياد الحاجة الى وجود مؤسسات تعمل بدون ربا وكذلك توجه الحكومة الجزائرية

في تبني المنتجات المالية الإســـلامية اقتناعا منها بنجاعة وصـــلابة هذه الأخيرة وما قد تضـــيفه للنظام المالي والاقتصـــادي للبلد، ورغبةً في تلبية الاحتياجات المالية لشـــريحة كبيرة من العملاء العازفين على التعامل مع المؤسسات المالية التقليدية من منطلقات شرعية.

6. منهج الدراسة

من المعروف ان لكل دراسة لها أسلوب ومنهج خاص بها، وفي محاولة للإجابة على السؤال المطروح سابقا واختبار الفرضيات، أردنا ان يكون موضوع دراستنا متعدد ومتنوع، يتمثل في المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا باتباع المنهج الوصفي في التعريف بمفهوم النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية؛ البنوك الإسلامية ومناقشة جميع الجوانب النظرية للدراســـة انطلاقا من المراجع المعتمدة، واعتمدنا على الأســـلوب التحليلي من خلال في الجانب التطبيقي، الذي اشـتمل على تحليل مجموعة من الاحصـائيات والبيانات الخاصـة بعينة من النوافذ الإسـلامية في البنوك التقليدية العمومية والخاصة.

7. حدود الدراسة

- **حدود مكانية:** النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر.
- **حدود زمنية:** الفترة ما بين 2010-2021.

8. أدوات جمع البيانات

- التقارير السنوية للبنوك الجزائرية والمواقع الرسمية لها.
- تحليل مجموعة من البيانات الإحصائية المتعلقة بالبنوك والنوافذ.

9. صعوبات الدراسة:

- صـعوبة جمع المعلومات وقلة الكتب التي تناولت التأصـيل النظري للنوافذ الإسـلامية مما دفعنا للاعتماد على المقالات العلمية بالأكثر؛
- عدم توفر بيانات كافية بنشاط الصيرفة الاسلامية عموما والنوافذ الاسلامية خصوصا، وعدم توفر العديد من تقارير البنوك التقليدية على بيانات خاصة بالنوافذ الإسلامية في الجزائر.

10. هيكل الدراسة

من اجل معالجة إشكالية الموضوع وبلوغ الأهداف المرجوة تم تقسيم الدراسة الى فصلين، مقدمة وخاتمة، وفقا لما يلي:

الفصل الاول: سيتم استعراض الإطار النظري للنوافذ الإسلامية مع عرض وتحليل بعض الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع، حيث تضمن الفصل ثلاث مباحث، الأول تناول الإطار النظري للبنوك الإسلامية مع

التطرق إلى الصناعة المالية الاسلامية، وفي المبحث الثاني تناولنا التأصيل النظري للنوافذ الإسلامية، أما المبحث الثالث فقمنا بعرض ومناقشة الدراسات السابقة.

الفصـــل الثاني: ســـيتناول الإطار التطبيقي حيث تضـــمن مبحثين، الأول حول هيكلة الصـــناعة المالية الإسلامية في الجزائر الذي تضمن التشريعات الخاصة بالصناعة المالية في الجزائر مع التطرق إلى مؤسسات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، أما المبحث الثاني فتضمن واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر مع دراسة حالة عينة من النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

وفي الأخير الخاتمة التي تضمنت على أهم النتائج المتوصل إليها وكذا بعض التوصيات والمقترحات التي من شأنها إثراء الموضوع.

الفصل الأول:

الادبيات النظرية والتطبيقية للصناعة المالية والنوافذ الاسلامية

تمهيد

لم تقتصر العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية على علاقة الجوار، ورفقة المهنة بل تعدت البنوك التقليدية ذلك ، حيث اتجهت العديد من البنوك التقليدية لإنشاء نوافذ وفروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، ونظراً لاختلاف طبيعة عمل كل من البنوك التجارية والفروع الإسلامية التابعة لها، جاء هذا الفصل بهدف التعرف على حقيقة النوافذ الإسلامية وأسباب نشأتها والخصائص التي تميزها عن المعاملات الأخرى التقليدية، كما يهدف هذا الفصل إلى بيان اهم دوافع انشاءها والمتطلبات اللازمة لذلك، وهذا بعد معرفة مفهوم الصناعة المالية الإسلامية وإبراز مكوناتها بما فيها البنوك الإسلامية بمختلف مفاهيمها النظرية، ومن أجل الإلمام بمختلف التفاصيل تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الاول: البنوك الإسلامية كركيزة أساسية لصناعة المالية الإسلامية؛

المبحث الثاني: عموميات حول النوافذ الإسلامية؛

المبحث الثالث: تحليل الدراسات السابقة.

المبحث الاول: البنوك الإسلامية كركيزة أساسية للصناعة المالية الإسلامية

لقد خطت البنوك الإسلامية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي حيث يظهر ذلك من خلال الانتشار الواسع لها في متخلف الدول، كما أصبحت منافسا للبنوك التقليدية رغم ما تتميز به اختلاف في طبيعة عملها، والأهداف التي ترمي الى تحقيقها والأسس التي تقوم عليها.

جاء هذا المبحث كتأصيل نظري للبنوك الإسلامية بدايةً من بالتعريف بالصناعة المالية الإسلامية بمختلف مكونتها باعتبارها النظام التي تنشط ضمنه مختلف المؤسسات المالية الإسلامية، وصولاً إلى التفصيل في الأسس النظرية للبنوك الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم ومكونات الصناعة المالية الإسلامية

الفرع الأول: مفهوم الصناعة المالية الإسلامية

يقصد بالصناعة المالية الإسلامية مجموعة الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية الموافقة لتعاليم ومبادئ الشريعة الإسلامية والمقدمة من قبل مؤسسات مختصة، حيث تقتضي هذه التعاليم توجيه المعاملات المالية نحو دعم الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، واقتسام كل من المخاطر والأرباح والخسائر بين أطراف العملية التمويلية على أن تكون المعاملات مضمونة بأصول أو قائمة على أساسها، وتتشكل هذه الصناعة من مجموعة من المؤسسات تقدم مختلف المنتجات والخدمات التي تقوم على المبادئ الشريعة الإسلامية، وتتنوع مكونات الصناعة المالية الإسلامية إلى مجموعة من المؤسسات المالية المصرفية (البنوك) ومؤسسات غير مصرفية (شركات التأمين التكافلي)، إضافة إلى مؤسسات تمويل مستحدثة على غرار مؤسسات التمويل التأجيري؛ شركات رأس مال المخاطر ومؤسسات التمويل الأصغر، وتنشط هذه المؤسسات تحت مظلة المؤسسات القاعدية التي تم استحداثها لدعم وحماية الصناعة مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية **(فنازي ف.، 2022، صفحة 99)**.

الفرع الثاني: أهم مكونات الصناعة المالية الإسلامية

- **البنوك الإسلامية:**

يعرف أحمد إبراهيم النجار والذي يعتبر أحد أهم رواد الفكر المصرفي الإسلامي، والذي يرى أن البنك الإسلامي هو: "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الإسلامي الصحيح" **(النجار، 1980، صفحة 136)**.

وسوف نتطرق للإطار النظري الخاص البنوك الإسلامية بالتفصيل في المطلب الموالي.

- **الصكوك الإسلامية:**

هي أوراق مالية متساوية القيمة محددة المدة تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية تعطى لحاملها حق الاشتراك مع الغير بنسبة مئوية في ملكية وصافي إيرادات وأرباح وخسائر موجودات مشروع استثماري قائم فعلا او يتم انشاءه من حصيلة الاكتتاب وهي قابلة للتداول والإطفاء والاسترداد عند الحاجة بضوابط وقيود معينة ويمكن حصر موجودات المشروع الاستثماري في ان تكون اعيانا او منافع او خدمات او حقوق مالية او معنوية خليط من بعضها او كلها حسب قواعد مالية إسلامية معينة. **(ابرهيم الكزاسنة، 2013)**

فتعد الصكوك من أكثر المنتجات المالية الإسلامية رواجا في السنوات الأخيرة حيث لاقت اهتمام كبير في الأسواق المالية الإسلامية وحتى العالمية، لأنها تستخدم في الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية مختلفة منها رأس المال الاستثماري إدارة السيولة، وإدارة المخاطر وتوفر حلول لمشاكل مالية كثيرة أهمها توفير التمويل اللازم لمشاريع التنمية المختلفة.

- **صناديق الاستثمار الإسلامية:**

يعرف صندوق الاستثمار الاسلامي "بأنه عقد شركة مضاربة بين إدارة الصندوق التي تقوم بالعمل فقطوبين المكتتبين فيه الذين يمثلون رب المال فيدفعون مبالغ نقدية معينة إلى إدارة الصندوق التي تمثل دور المضارب والتي تتولى تجميع حصيلة الاكتتاب الذي يمثل رأسمال المضاربة، ويدفع للمكتتبين صكوكا بقيمة معينة تمثل لكل منهم حصة شائعة في رأس المال الذي تقوم الادارة باستثماره بطريقة مباشرة في مشروعات حقيقية أو بطريقة غير مباشرة كبيع وشراء أصول مالية وأوراق مالية كالأسهم ويتم توزيع العوائد حسب نشرة الاكتتاب الملتزم بها كل من الطرفين". **(سعيدي و قويدر ، 2018، صفحة 107)**

وتعتبر الصناديق الاستثمارية بأنواعها من أهم الأوعية الاستثمارية لتعبئة المدخرات وتوجيهها لتمويل مختلف الاحتياجات.

- **التامين التكافلي الاسلامي:**

عرفت المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة التأمين التكافلي الإسلامي بأنه: "اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة، (صندوق) يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها، وذلك طبقاً للوائح والوثائق. ويتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق، أو تديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق". **(دوابه، 2016، صفحة 109).**

والشكل الموالي يوضح أبرز المؤسسات والمنتجات المشكلة للصناعة المالية الإسلامية والتي سنفصل فيها في المباحث الموالية.

الشكل رقم (01): مكونات الصناعة المالية الإسلامية

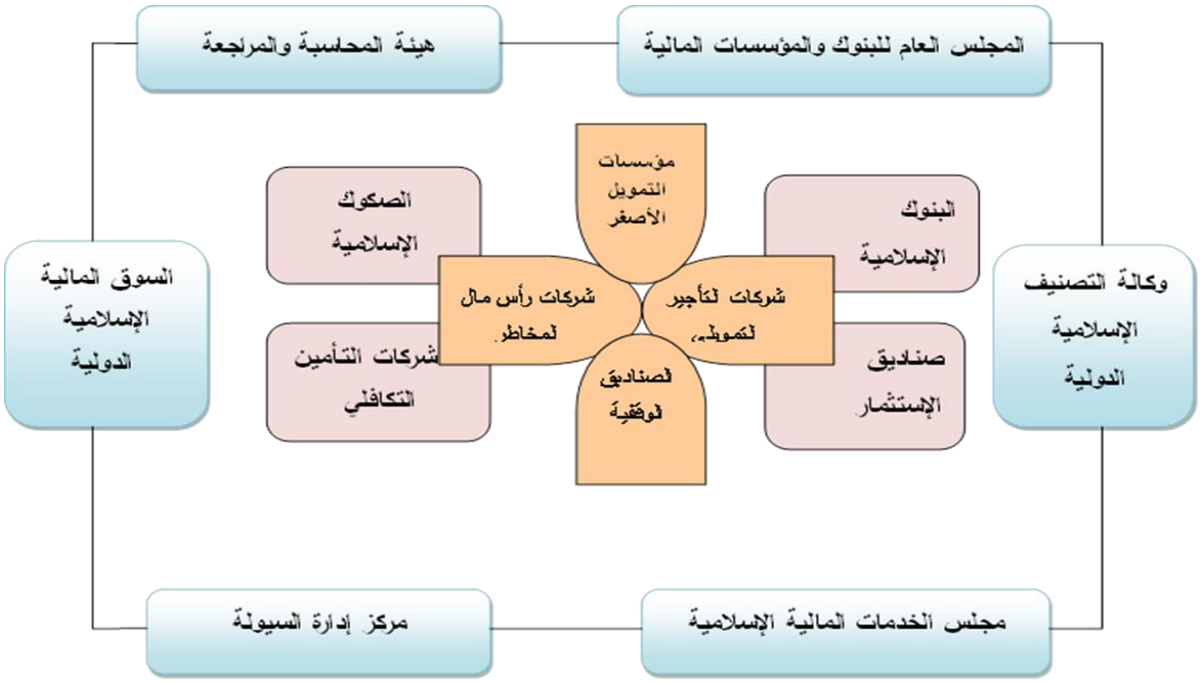

المصدر: (الهاشمي، 2016، صفحة 188).

المطلب الثاني: مفهوم البنوك الإسلامية ونشأتها

تختلف البنوك الإسلامية عن غيرها من المؤسسات المصرفية والبنوك التقليدية الأخرى بشكل خاص، من حيث الأساس الشرعي العقائدي بالتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وتجنبها التعامل بالفائدة. وقبل توضيح مفهوم البنوك الإسلامية ارتأينا توضيح مفهوم البنوك التقليدية أولا باعتبارها النطاق التي تنشط ضمنه النوافذ الإسلامية.

الفرع الاول: تعريف البنوك التقليدية

تعد البنوك التقليدية إحدى أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة، وبقدم نشأتها فإن الأدبيات الاقتصادية قد تطرقت إليها بشكل واسع، وبدورنا لا نريد التوسع والتعمق في تعريف البنوك التقليدية ونشأتها وإنما تقديم مفهوم مختصر لها ، فالبنوك التقليدية مؤسسات اقتصادية ذات طابع تجاري تسعى كغيرها من المؤسسات التجارية الأخرى إلى تحقيق أكبر عائد ممكن من الأرباح إلا أنه يختلف عنها في أن مجال نشاطها ليس سلعاً ولا خدمات كباقي المؤسسات، وإنما يتمثل دوره في الوساطة المالية والمتاجرة بالأموال، فهو يقترض الأموال، والفرق بين الفائدتين يمثل أرباح البنك من هذا العمل، ويعتبر هذا النشاط الغالب للبنك إلا أنه لا يقتصر على هذا العمل بل يقوم بتقديم خدمات مالية متعددة مقابل عمولات مالية، ويعتبر هذا الذي ذكرناه سابقاً المفهوم العام للبنوك التقليدية، إلا أنه تعريفه تطرقت إليه العديد من الهيئات والمنظمات المختصة في ذلك وكذا الباحثين والخبراء في مجال الاقتصاد، حيث تعددت التعاريف حول مفهوم البنك، حتى أصبح من الممكن قول أنه لا يوجد تعريف مضبوط لمفهوم البنك

التقليدي، غير أن جميعها تتفق في وصفه بالمؤسسة التجارية التي تسعى إلى تحقيق الربح من خلال المتاجرة بالأموال. **(سمحان، 2011، صفحة 22)**

الفرع الثاني: نشأة البنوك الإسلامية

يعود تاريخ العمل المصرفي الإسلامي الحديث، إلى سنة 1940 عندما أنشئت في «ماليزيا»، صناديق ادخار (تعمل بدون فائدة) بعدها ظهرت تجربة في إحدى المناطق الريفية في «باكستان»، حيث تأسست في نهاية الخمسينات من القرن العشرين، مؤسسة تستقبل الودائع من ذوي اليسر من مالكي الأراضي، لتقدمها بدورها إلى الفقراء من المزارعين، للنهوض بمستواهم المعيشي، وتحسين نشاطهم الزراعي دون أن يتقاضى أصحاب هذه الودائع أي عائد على ودائعهم، كما أن القروض المقدمة إلى هؤلاء المزارعين كانت دون عائد أيضا، وإنما كانت تلك المؤسسة تتقاضى أجورا رمزية تغطي تكاليفها الإدارية فقط، لكن نتيجة لعدم وجود كادر مؤهل من العاملين، وعدم تجدد الإقبال على الإيداع لدى المؤسسة، أغلقت المؤسسة أبوابها في بداية الستينات فاتحة المجال لغيرها من التجارب. **(فارس، 2007، الصفحات 84-87)**

وفي سنة 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية، غير أن مدة التفكير هذه طالت، ولم تجد لها منفذا تطبيقيا إلا في «مصر» مع بداية الستينات بما كان يسمى «بنوك الادخار المحلية، حيث تأسست سنة 1963 في أحد الأرياف المصرية، بنوك ادخار محلية تعمل وفق أسس الشريعة الإسلامية، ... ونتيجة لعدم تعاملها بالفائدة حظيت هذه البنوك المحلية بتشجيع مواطني الريف المصري ودعمهم لها، نظرا لما تمثله من تجسيد عملي لتعاليم دينهم.... حيث بلغ عدد المودعين فيها حوالي 59000 مودع خلال ثلاث سنوات من عملها، حيث لم تكن هناك أي فوائد تدفع على الودائع في بنوك الادخار، وكذا بالنسبة للقروض، حيث أنه تم إيقاف العمل بها عام 1967 نتيجة لظروف داخلية تتعلق بها من ذلك : عدم رسوخ الإطار النظري للأعمال والنشاطات المصرفية الإسلامية التي تمارسها، وعدم توفير الكوادر القادرة على أداء الأعمال والنشاطات المصرفية الإسلامية، وأيضا فإن هذه التجربة لم تلق العناية والرعاية اللازمة، التي تمنح عادة لأي تجربة رائدة من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية المختلفة، هذا إضافة إلى عوامل أخرى لا مجال لذكرها في هذا البحث. **(فارس، 2007، الصفحات 84-85)**

وفي 03 ديسمبر 1971 تم إنشاء أول بنك إسلامي في مصر بالقاهرة، وهو «بنك ناصر الاجتماعي»، حيث باشر أعماله مع مطلع سنة 1973، بعد ذلك أصبحت فكرة إنشاء المصارف -البنوك -الإسلامية حقيقة واقعية، خاصة بعد انعقاد المؤتمر الثاني لوزراء خارجية الدول الإسلامية بجدة في شهر أوت 1974، الذي أصدر قراره التاريخي بالموافقة على اتفاقية إنشاء المصرف الإسلامي للتنمية. **(فارس، 2007، الصفحات 84-87)**

بعدها توالت عملية إنشاء البنوك الإسلامية بشكل متسارع ونذكر ها هنا على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

الجدول رقم (01): التسلسل الزمني لنشأة البنوك الإسلامية

السنة	البنك
1975	–إنشاء بنك دبي الإسلامي تأسس بموجب مرسوم من حاكم إمارتي دبي الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم.
1977	–تأسس بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب قانون خاص أجازه مجلس الشعب في جمهورية السودان الديمقراطية يحمل اسم قانون بنك فيصل الإسلامي، ويحوي القانون المذكور الإعفاءات والاستثناءات التي وافقت الحكومة على منحها للبنك. – تأسس بيت التمويل الكويتي بموجب المرسوم بالقانون ال 72، وقد نص المرسوم المذكور على عدم منح بيت التمويل احتكار أو امتياز. – تأسس بنك فيصل الإسلامي المصري بموجب القانون العامر رقم 48 لسنة، وقد نصت المادة 20 من هذا القانون على أن التقييم الأساسي للبنك يصدر بقرار من وزير الأوقاف بعد أخذ رأي وزير الاقتصاد، وقد صدر القرار المذكور تحت رقم 77.
1978	– تأسس البنك الإسلامي الأردني بموجب القانون المؤقت رقم 13، وقد نص القانون المذكور على تأسيس مصرف متخصص بالتعامل دون ربا يمارس جميع الصلاحيات المنصوص عليها فيمن القانون والأنظمة التي تصدر بمقتضاه، ويكون التزام البنك باجتناب الربا في الأخذ والعطاء –التزاما مطلقا في جميع الأحوال والأعمال.
1979	– تأسس بنك البحرين الإسلامي بموجب المرسوم رقم 1 وقد نص المرسوم على التزام المؤسسين بعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، وكذلك بأحكام قانون الشركات التجارية وقانون مؤسسة نقد البحرين والقوانين الأخرى المعمول بها ....

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: المرجع السابق.

بعد ذلك أخذت البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية تتزايد بشكل واضح عاماً بعد عام، والملاحظ أن نسق التطور التاريخي للبنوك الإسلامية سار في اتجاهين: الأول حكومي والثاني خاص، فبعد فشل التجربة المصرية الأولى تكثفت الجهود على المستوى الحكومي من أجل إنشاء بنك إسلامي، على مستوى الدول الإسلامية، وهو ما تم فعلا بالبنك الإسلامي للتنمية، والذي صاحبته حركة أسلمة للقوانين والأجهزة البنكية في بعض الدول الإسلامية، بينما اقتصرت دول أخرى على الترخيص للبنوك الإسلامية بالعمل فيها إلى جانب البنوك التقليدية، والتي خلق بعضها مرافق داخلية للمعاملات البنكية الإسلامية. **(فارس، 2007، صفحة 87)**

الفرع الثالث: مفهوم البنوك الإسلامية

لقد تعددت تعاريف البنوك الإسلامية وتنوعت تنوعا كبيرا، واختلفت من مؤلف لآخر وسنحاول التطرق لبعض هذه التعاريف على سبيل التمثيل لا الحصر على النحو الآتي:

يعرف (عوف محمود الكفراوي) البنوك الإسلامية "بأنها تلك المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المالية والمصرفية وغيرها من المعاملات المالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، فلا تتعامل بالربا أخذا وعطاء، وذلك بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية وتطهير النشاط المصرفي من الفساد وتحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي ممكن لتحقيق التنمية الاقتصادية". **(بورقبة، 2013، صفحة 88)**

كما يعرف البنك الإسلامي على أنه "مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصاداتها". **(الخضري، 1990، صفحة 17)**

وتعرف البنوك الإسلامية على أنها "تلك البنوك التي تقوم بالعمل وفق ما تفرضه الأحكام والقواعد في الشريعة الإسلامية وقد تميزت هذه البنوك عن غيرها بعدم التعامل بالفائدة الربوية سواء على القروض أو الودائع، ولكن اتسمت علاقتها بعملائها بأنها علاقة شريك مع شريكه حيث لا يحدد عائداً مسبقاً على الأموال المودعة لديها أو تقدم أموال لعملائها في صورة أموال بالمرابحة أو المضاربة أو المشاركة". **(مندور، 2013، صفحة 22)**

كما يقصد بالبنوك الإسلامية بأنها "تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاء. وفي موضع آخر من الاتفاقية يعرف البنك الإسلامي بأنه: «مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال، وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، ويحقق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي". **(العاني، 2012، صفحة 36)**

وعلى هذا نجد أن التعاريف تدور حول الميزة الأساسية لهذه البنوك ومن خلال قوانينها الأساسية المنظمة لها والدراسات الفقهية تؤكد ذلك وهي استبعاد الفوائد الربوية. مع أن من مقاصد عمل البنك الإسلامي: هو التجارة وتحقيق أرباح تضمن لها البقاء ومنافسة البنوك الأخرى (التجارية) ومقصد آخر يؤكد عليه الكثير من الباحثين هو الدور التنموي حيث يرى (الدكتور أحمد النجار: أن البنك الإسلامي هو مشروع للتنمية بالدرجة الأولى والحاصل أن البنك الاسلامي: مؤسسة مصرفية تجارية تجمع الأموال وتستثمرها دون اللجوء إلى الفائدة وليكون ضابط عدم التعامل بالفائدة حاضرا في جميع معاملاتها كما أن لها دور الوساطة المالية والتداول النقدي.

المطلب الثالث: خصائص ومميزات البنوك الإسلامية

الفرع الاول: خصائص البنوك الإسلامية:

تتميز البنوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية، نذكر أهمها فيما يلي:

- **الالتزام بالقيم الإسلامية**

يجب أن تلتزم البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية بجميع العمليات التي تؤديها بها سواء كانت عمليات حفظ أموال ومدخرات الأفراد وتشغيلها، أو توظيف العائد المحقق في توظيفها والامتناع عن الأنشطة المحرمة والتي تسبب ضرر للغير. فالبنوك الإسلامية هي جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي باعتبار أن دين الإسلامي جاء منضما لجميع حياة البشر وكذلك تخضع للمبادئ والقيم الإسلامية التي تقوم على أساس أن المال مال الله سبحانه وتعالى والإنسان متخلف فيه وسيحاسب في الآخرة. **(حسيبة، 2021، صفحة 13)**

لقوله تعالى:﴿ **وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ**﴾ (الحديد 7).

وقوله أيضا: ﴿**وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ** ﴾ الأعراف (129) .

- استبعاد الفوائد الربوية:

الأساس الذي قامت عليه البنوك الإسلامية هو تطهير العمل المصرفي من إثم الربا، وهذا هو الفارق الجوهري بينها وبين البنوك التقليدية التي تعتمد على أسلوب الفائدة (القرض نظير نسبة محددة من العائد مرتبطة بالزمن)، وهذا الأسلوب هو من الربا الذي حرمته الشريعة الإسلامية تحريما قاطعا وتوعد سبحانه تعالى مرتكبيه بالحرب كما يقول في كتابه الكريم : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ ﴾ سورة البقرة: 278 .

تستعيض البنوك الإسلامية عن أسلوب الفائدة بأسلوب المشاركة والذي يقوم على توزيع مخاطر العمليات الاستثمارية بين الأطراف (المموّل وطالب التمويل). **(مصطفى، 2021، صفحة 14)**

- الاستثمار في المشاريع الحلال:

تسعى البنوك الإسلامية للاستثمار في المشاريع الحلال التي تحقق النفع للمجتمع، وذلك باستعمال أسلوب المشاركة في تمويل مشاريعه التنموية، الذي يعتمد على التعاون بين صاحب المال وطالب التمويل في حالة الربح أو الخسارة، وهذا ما يجعله مميز عن النظام التقليدي الذي يسعى إلى تحقيق أعلى سعر فائدة ممكن دون الاهتمام بطبيعة المشاريع إن كانت نافعة أو ضارة للإنسان. **(عليمة، 2015، صفحة 20)**

- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

إن تنمية المجتمع تعد من الأهداف الأساسية للبنك الإسلامي فهو يعمل على:

- تعبئة الادخارات من أجل تأمين الانتفاع الاقتصادي؛
- تقديم أقصى نفع للمجتمع من خلال الأعمال والنشاطات والخدمات التي يقوم بها؛
- تقديم التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن مما يحقق نمو في كل القطاعات؛

- التركيز على الاستثمار المحلي مما يؤدي إلى تنمية المجتمع؛
- الاهتمام بتوزيع الاستثمارات لتشمل الخدمات الإجتماعية الملحة كبناء المستشفيات والمدارس؛
- تمويل الإسكان للأفراد والجمعيات السكنية.

والأصل في خاصية ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية أن البنك ينطلق من تصور الإسلام ومنهجها الخاص، والإسلام دين وحدة الذي لا تنفصل فيها الجوانب المختلفة للحياة بعضها عن بعض الآخر، والاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصل من أصول هذا الدين، ووجود المصفاة الأخلاقية في اختيار المشروعات، ولذلك لم نجد في البنوك الإسلامية أي تمويل لصناعة الخمر أو غير ذلك من المواد الضارة، وهذه الخاصية نشأت من الالتزام الشرعي لهذه البنوك **(الكريم، 2023، صفحة 24)**.

الفرع الثاني: المزايا التي تحققها البنوك الإسلامية

وإذا كنا نشجع قيام البنوك الإسلامية وتوسيع نشاطها. فذلك بغرض أن تصبح هذه البنوك الإسلامية ذات دور رئيسي وجوهري في تنمية النشاط الاقتصادي، والتطوير الاجتماعي بحيث تصبح الأموال المتاحة لصالح المجتمع بأكمله وهذا ما يطلق عليه تعظيم العائد الاجتماعي.

ولكي نوضح هذا العائد الاجتماعي يمكن ذكر بعض المزايا التي تحققها البنوك الإسلامية نوجزها فيما يلي **(المصري، 1998، الصفحات 62-64)**:

- توجيه الاستثمار نحو إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان، وليست تلك التي تنطوي على ضرر الإنسان، أي لا تخرج عن دائرة الحلال؛
- تعميق الروح الدينية لدى الأفراد وإعطائهم صورة واقعية. لما يجب أن يكون عليه التكافل الاجتماعي؛
- قيام البنوك الإسلامية بدراسات الجدوى التسويقية والاقتصادية والفنية للمشروعات الاستثمارية التي يؤسسها أو يشارك فيها. وبالرغم من قيامه بهذه الدراسات يظل متحملاً للمخاطرة إما وحده أو بالمشاركة مع الغير؛
- قدرة البنوك الإسلامية على تحقيق وظائف المؤسسات المالية وفاعليتها في أداء مختلف الأنشطة المالية والتجارية المصرفي والنقدي والاقتصادي؛
- تشجيع الجوانب الإيجابية في الأفراد ونبذ تلك الجوانب السلبية. وذلك عن طريق تحريك اهتمام المقرض بنتائج المشروعات التي ساهم فيها، وما حققته أمواله من ربح؛
- تحقيق التنمية الاجتماعية عن طريق التكامل الاجتماعي وذلك عن طريق جمع الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية؛
- تأكيد دور العمل كمصدر للكسب بدلاً من اعتبار المال مصدراً وحيداً للكسب بحصول البنك على أجر خدماته في شكل عمولة للخدمات المصرفية، وكذلك المشاركة في الغنم والغرم بدلاً من الاقتصار على الغنم المضمون؛

- تشـجيع أفراد المجتمع على الادخار والتوسـع فيه طالما تسـتثمر المدخرات لصـالح المجتمع وتعود على صاحبها بالربح الحلال.

المطلب الرابع: موارد وتوظيفات البنوك الإسلامية

الفرع الاول: الموارد المالية للبنوك الإسلامية

تعتمد البنوك الإسـلامية كغيرها من المؤسـسـات المالية على مجموعة من الموارد المالية لتأدية نشـاطاتها المختلفة، تنقسم هذه الموارد إلى موارد داخلية وأخرى خارجية

أ. **الموارد المالية الداخلية:** تتمثل الموارد المالية الداخلية للبنك الإسـلامي في **(الجبوري، 2016، صـفحة 126)**:

- **رأس المال:** ويمثل قيمة الأموال التي يحصـل عليها البنك من المسـاهمين أو المؤسـسـين أو الاثنين معا عند بدأ تكوينه، أو أية إضافات أو تخفيضات تطرأ عليه في فترات تالية سواء نقدية كانت أو عينية ويعتبر رأس المال المصـدر الأساس للأموال لبدأ النشـاط حيث تتم تعبئته أو تكوينه عن طريق الاكتتاب، ويختلف حجم رأس المال بين البنوك الإسـلامية من حيث مكوناته بحسـب طبيعتها (دولية أو محلية، عامة أو خاصة)، كما لا يوجد حجم أمثل من رأس المال يمكن تطبيقه في جميع الحالات.
- **الاحتياطات:** هي عبارة عن المبالغ التي يقتطعها البنك من أرباحه السـنوية فتتراكم في صـورة احتياطات لتصـبح بمثابة ضـمان إضـافي للمودعين والدائنين الآخرين ولمسـاعدته على ممارسـة أعماله المصـرفية، وتتشـابه البنوك الإسـلامية مع نظيرتها التقليدية فيما يخص تكوين الاحتياطات، دون مراعاة الطبيعة الخاصة للبنوك الإسلامية القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وليس على أساس الفائدة.
- **الأرباح المحتجزة:** هي المبالغ التي تقتطع من أرباح البنك المحققة خلال السـنة المالية ويتم ترحيلها إلى السـنوات التالية، حيث يمكن للبنك أن يحتجز كل الأرباح المحققة وذلك بموافقة الجمعية العامة، كما يمكن له أن يحتجز الأرباح المتبقية بعد القيام بعملية توزيع الأرباح الصافية.

ب. **الموارد المالية الخارجية:** تتمثل الموارد المالية الخارجية للبنك الإسلامي في:

- **الودائع المصرفية:** والتي تنقسم بدورها إلى ثلاث أنواع **(حسن، 2013، صفحة 120)**:

- **ودائع تحت الطلب:** تقوم البنوك الإسـلامية بتقديم خدمة الودائع تحت الطلب (ودائع جارية) إلى عملائها من الأفراد والشـركات، وتسـمى أيضـا بالحسـابات الجارية أو حسـابات الائتمان، حيث يقوم العميل بفتح الحسـاب الجاري الدائن وإيداع الودائع النقدية التي يرغب في إيداعها في هذا الحسـاب حيث لا تتقيد هذه الودائع بأي قيد من القيود سواء عند السحب أو الإيداع، وهي لا تشارك بأي نسبة من أرباح الاستثمار ولا تتحمل أي مخاطرة.

- **الودائع الادخارية:** الأصل في هذا النوع من الودائع هو تشجيع صغار المدخرين على الادخار حيث تقبل البنوك الإسلامية مدخراتهم صغيرة القيمة وتودعها لهم في ودائع صغيرة ومن خلال دفتر توفير يحصل عليه العميل، وبموجب هذه الخدمة يحصل البنك على تفويض من العميل باستثمار أمواله والمضاربة فيها ويحصل العميل على عائد غير ثابت يتناسب ومبلغ الوديعة ومدة استثمارها.
- **ودائع الاستثمار:** لعل أهم ما يميز البنوك الإسلامية فيما يخص أنواع الودائع، هو ما يسمى بودائع الاستثمار حيث تعتبر هذه الحسابات أهم طرق حشد الأموال، حيث إنها هي البديل الشرعي لإيداع الأموال بالفائدة الربوية وهي" الأموال التي يودعها أصحابها لدى البنوك الإسلامية بهدف الحصول على عائد"(، ويوجد نوعين من حسابات الاستثمار التي يفوض فيها المودع البنك استثمار أمواله في أي مشروع (مطلق)، وحسابات الاستثمار التي يحدد فيها المودع المشروع الذي يرغب بتمويله والاستثمار فيه (مقيد)، حيث يقوم البنك الإسلامي باستثمار هذه الأموال في مجالات عمل مشروعة، ويتم توزيع الأرباح الناتجة بين البنك والعميل، تبعاً لنسب مئوية يتم تحديدها عند التعاقد، حيث يحصل البنك علي حصة من الأرباح مقابل الجهد المبذول، ويحصل العميل علي حصة مقابل رأس المال.

الفرع الثالث: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

في هذا العنصر سوف نحاول إلقاء الضوء على مختلف صيغ التمويل الإسلامية المعتمدة في المؤسسات المالية الإسلامية وهي كما يلي (**سميرة، 2016، الصفحات 294- 295.**):

- **الصيغ القائمة على البر والإحسان (التكافل):**

تقوم هذه الأساليب إما على أساس تمليك المنفعة بدون عوض أو على أساس التنازل عن منفعة شيء مباح دون عوض، وتنحصر هذه الأساليب في القرض الحسن الجعالة، الزكاة والوقف، والهدف من هذه الأساليب ليس التمويل في حد ذاته وإنما يهدف إلى إقامة الفرائض والتكافل والتضامن الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

- **الصيغ القائمة على الدين التجاري (على الأصول):**

وتشمل كل من المرابحة، السلم، الإجارة والاستصناع وهي الصيغ التي تستند على قاعدة الدين، وتحكمها عقود البيوع والإجارة التي تقوم على أساس تمليك المنفعة في مقابل عوض أو تمليك منافع شيء مباح لمدة معلومة بعوض وتشترك هذه الأساليب في مجموعة من الخصائص المحددة لطبيعتها وأهميتها، نذكر منها:

– تنشأ عن عملية استعمال هذه الأساليب مديونية والتزام من قبل العميل بتسديدها في مواعيدها المحددة، الأمر الذي يستدعي ضرورة تدبير وتحديد المصادر اللازمة لضمان وفاء العميل (شركة أو فرد)؛

– أساليب تمويل عيني للأصول مثل المعدات والآلات والعقارات والبضاعة التي يمكن أن تدخل في الدورة الإنتاجية على أساس الأجر الثابت؛

–تضمن بعض هذه الأساليب التغطية المالية المسبقة للأنشطة الإنتاجية للعملاء الممولين، كما في صيغتي السلم والاستصناع حيث ترتبط هذه الأساليب بالسلع والخدمات.

- الصيغ القائمة على المشاركة:

تشمل كل من أسلوب التمويل بالمشاركة، المضاربة والمشاركة في الإنتاج الزراعي (المزارعة، المغارسة، المساقاة) والمشاركة هي الميزة الأساسية للتمويل الإسلامي وأهم صيغه التمويلية، ويحرص القائمون على الصناعة المالية الإسلامية على الحث باستعمال هذا الأسلوب إلا فيما عدا المجالات التي لا يمكن استخدامه فيها، فهي تؤدي إلى الربط بين رأس المال والعمل في مجال التنمية الاقتصادية بما يعود عليها من ربح عادل يتكافا مع الدور الفعلي لكل منهما في الإنتاج، بحيث يؤدي ذلك إلى توزيع ناتج الاستثمارات وعدم تراكم الثروة لدى فئة معينة من المجتمع، ومن ثم يؤدي ذلك لتوسيع قاعدة الملكية في المجتمع، كما تؤدي إلى محاربة المعاملات الربوية والقضاء على السلوك السلبي في النشاط الاقتصادي والمتمثل في الإقراض بفائدة.

المبحث الثاني: التأصيل النظري للنوافذ الإسلامية

في ظل التنافس القائم بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية لجات البنوك التقليدية الى تقديم منتجات تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال فتح النوافذ الإسلامية على مستواها، وعليه سوف نتطرق في هدا المبحث الى مفاهيم عامة حول النوافذ الإسلامية و تحقيقا الى ذلك قسمنا مبحثنا هذا الى أربعة مطالب، حيث سنتناول في المطلب الأول المداخل المختلفة للصيرفة الإسلامية وفي المطلب الثاني الى ماهية النوافذ الإسلامية، اما في المطلب الثالث سنتناول خصائص النوافذ الإسلامية ودوافع انشائها، و في المطلب الرابع سنتناول متطلبات فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك الإسلامية.

المطلب الأول: المداخل المختلفة للصيرفة الإسلامية

يمكن تعريف عملية التحول إلى الصيرفة الإسلامية على أنه " انتقال البنوك التقليدية من التعامل المحظور شرعا إلى التعامل المباح والموافق أحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق أحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها، حتى تصبح جميع أعمال البنك وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية". **(العونية، 2020، صفحة 243)**

كما يمكن القول إن التحول المصرفي هو انتقال البنك التقليدي إلى تقديم خدمات ومنتجات تتماشى مع قواعد الصيرفة فبالإضافة، سواء كان التحول كليا أو جزئيا، كما أن الدافع قد يكون عقائدي، ربحي تجاري أو كلاهما. إذ أن البنوك التقليدية تختلف في مداخلها إلى النشاط المصرفي الإسلامي، فلكل بنك خططه وأهدافه.

وفيما يلي نستعرض معا كل مدخل من هذه المداخل على حدى (**هامل، 2021، صفحة 196**):

-بنوك تقليدية تبيع منتجات إسلامية:

تعتبر هذه الاستراتيجية أبسط وأسرع مدخل إلى العمل المصرفي الإسلامي، تلجئ إليها البنوك التقليدية التي هدفها في الأساس تجاريا بحتًا، حيث تعتبر تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مجرد إضافة إلى تشكيلة

منتجاتها تتيح لها استغلال الفرص السوقية المتاحة بين العملاء الراغبين بها. ويقع ضمن هذه الفئة الكثير من البنوك التقليدية على المستويين الإقليمي والدولي، التي بدأت بتطوير بعض صناديق الاستثمار الإسلامية أو تقديم عمليات تمويل إسلامية، غير أن هذه الازدواجية في تقديم الخدمات قد قوبلت بالكثير من الانتقادات والشك من قبل المهتمين بالصيرفة الإسلامية ومن العملاء على حد سواء، فلم يكن هناك من الضوابط ما يبعث على الاطمئنان في التقيد بالأحكام الشرعية لتقديم هذه المنتجات ضمن هذه الازدواجية المفتوحة وغير المقيدة بالضوابط المطلوب مراعاتها شرعا.

-نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية:

نظرا لضعف مصداقية الازدواجية المفتوحة (غير المقيدة) في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية جنبا إلى جنب مع الخدمات التقليدية، وما يصاحبها من ضعف نسبي في تحقيق الاختراقات السوقية التي تستهدفها البنوك التي تبنت هذا المدخل، لجأت بنوك أخرى إلى معالجة هذا القصور بافتتاح نوافذ/ وحدات إسلامية، في فروعها التقليدية أو في مقارها الرئيسية، تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها. ولتحقيق مزيد من المصداقية تقوم هذه البنوك والمؤسسات المالية بتعيين مراقب أو هيئة رقابة شرعية لمراقبة سلامة التطبيق وتوافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية. وبطبيعة الحال كان في ذلك خطوة مشجعة إلى الأمام لدعم التوسع في الصيرفة الإسلامية.

-تحويل فروع تقليدية إلى فروع إسلامية وإنشاء فروع إسلامية جديدة:

توجد بعض البنوك التقليدية التي أراد القائمون عليها أسلمة مجمل أعمالها متجاوزين بذلك الأهداف التجارية البحتة. وكان مدخل هذه الفئة من البنوك لتحقيق هدفها هو الدخول في عملية تحول تدريجية من خلال إنشاء إدارة مستقلة للخدمات المصرفية الإسلامية، يديرها متخصصون في الصيرفة الإسلامية، كإدارة رئيسية من إدارات البنك. ومن ثم أخذت هذه الإدارة على عاتقها مهمة وضع الخطط الاستراتيجية للعمل مبتدئة بتحويل بعض الفروع التقليدية إلى فروع إسلامية كاملة مع إنشاء فروع إسلامية جديدة لضمان أكبر قدر من فرص النجاح في ظل ازدواجية "مقننة" لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية والتقليدية معا. كما تقوم إدارات الصيرفة الإسلامية في هذه البنوك بتشكيل هيئات مستقلة للرقابة الشرعية على أعمالها.

- **التحول للصيرفة الإسلامية دفعة واحدة:**

هذه الفئة من البنوك رغبت في التحول إلى الصيرفة الإسلامية دفعة واحدة إيمانا منها بأن هذا الطريق هو الطريق الأصوب والأسرع والأكثر جدارة لاكتساب ثقة العملاء في سلامة التطبيق. ولعله مما ساعد هذه البنوك على تحقيق أهدافها في هذا الخصوص هو الصغر النسبي لحجمها السوقي وما صاحب ذلك من سهولة نسبية أيضا في إعادة تأهيل العاملين بيها لقيادة دفة العمل في شكله الجديد.

المطلب الثاني: ماهية النوافذ الإسلامية

سنتطرق في هذا المطلب الى بعض المفاهيم الخاصة بالنوافذ الإسلامية بالإضافة الى أوجه الاختلاف بين فروع والنوافذ المعاملات الإسلامية وفروع والمعاملات التقليدية.

الفرع الأول: تعريف النوافذ الإسلامية

تعرف النافذة الإسلامية حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنها "جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية، بحيث تكون نافذة أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية". **(خطوي، 2020، صفحة 926)**

وقد عرفت بأنها "قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من المنتجات التقليدية". **(عقبة، 2021، صفحة 451)**

كما يعرفها البعض على أنها "تلك الوحدات التنظيمية التي تديرها البنوط التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات الإسلامية، كما يطلق على النوافذ الإسلامية بظاهرة النظام المزدوج أي النظام الذي يقدم فيه البنك التقليدي خدمات مصرفية اسلامية الى جانب الخدمات التقليدية". **(الخير، 2017، صفحة 152)**

وعليه يمكن اعطاء تعريف اجرائي للنوافذ الاسلامية بانها وحدات تابعة للمصارف التقليدية أو فروع تقليدية تمارس العمليات المصرفية الإسلامية تخضع للرقابة من قبل الهيئات الشرعية المختصة.

الفرع الثاني: نشأة وتطور النوافذ الإسلامية

إن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية الربوية تعود إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية نفسها، فعندما بدأت فكرة إنشاء هذه الأخيرة تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات قامت بعض البنوك الربوية بالتصدي لنظيرتها الإسلامية ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الاستثمارية التي تطبقها، وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض البنوك الربوية باقتراح فتح فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك الربوية مدى الإقبال على البنوك الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية فسارعت إلى ممارسة العمل المصرفي الإسلامي بتقديم خدمات ومنتجات إسلامية ولو بسيطة كخطوة أولى من خلال فتح نوافذ إسلامية، وكان مصرف مصر أول من فتح نوافذ إسلامية تابعة له سنة 1980 قدم من خلاله خدمات مصرفية إسلامية أطلق عليه فرع حسين للمعاملات الإسلامية.

ثم توالت بعد ذلك في التأسيس والظهور الكثير من الصناديق والنوافذ الإسلامية في العديد من البنوك التقليدية العربية وغير العربية لتقديم الخدمات المالية المصرفية والاستثمارية الإسلامية مثل البنك الهولندي ABN.AMRO والبنك الفرنسي Paribas، ثم البنك ال سويسري limited Bank of Switzer landالذي قام بعد ذلك بتأسيس بنك إسلامي مستقل تابع له في البحرين Noriba. **(سفيان، 2019، صفحة 343)**

المطلب الثالث: خصائص النوافذ الإسلامية

تمتاز النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بمجموعة من الخصائص، تنفرد بها عن غيرها من وسائل الصيرفة الإسلامية الأخرى، نوجزها فيما يلي: **(خترومي، 2022، صفحة 66)** :

- تكوين النافذة لوحدة تابعة إداريا للبنك أو لفرعه التقليدي، بحيث لا تصل لمستوى الفرع أو البنك المستقل، وهذا العنصر يبرز كذلك من الناحية المكانية في النافذة، إذ يتطلب أن تكون النافذة مرتبطة مكانيا بالبنك التقليدي أو فرعه التقليدي؛
- من حيث المبدأ، قد تكون النوافذ كيانات ذاتية من حيث الوساطة المالية، حيث يتم استثمار الأموال المدارة في الأصول طبقا لمبادئ الشريعة الإسلامية؛
- تخصيص مبلغ معين ليكون رأس مال للنافذة أو لمجموعة من النوافذ في البنك التقليدي، بحيث تستطيع هذه الأخيرة تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بهامش من الاستقلالية عن رأس مال البنك أو الفرع التقليدي؛
- تخصيص مبلغ معين ليكون رأس مال للنافذة أو لمجموعة من النوافذ في البنك التقليدي، بحيث تستطيع هذه الأخيرة تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بهامش من الاستقلالية عن رأس مال البنك أو الفرع التقليدي؛
- أنشطة النوافذ الإسلامية المتعلقة بإدارة الأموال والاستثمار منفصلة تماما عن أنشطة البنك التقليدي وتتماشى مع مبادئ الشرعة الإسلامية، وتمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار في النوافذ الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والاتجار؛
- الخضوع لرقابة وإشراف هيئة رقابية شرعية خاصة بالنافذة الإسلامية، يتم تشكيلها من قبل البنك التقليدي أو فرعه الذي تتبعه النافذة، بغض النظر عن عدد أعضاء هذه الهيئة مادام يزيد عن ثلاثة أشخاص من المتخصصين في الأمور الشرعية، ومن الذين لهم خبرة في المجالات المصرفية؛
- عند حاجة النوافذ الإسلامية إلى التمويل يقوم البنك التقليدي بإيداع وديعة استثمارية على أن تكون خاضعة للربح والخسارة مثله في ذلك مثل أي مودع آخر.

2-3 أوجه الاختلاف بين –الفروع والنوافذ الإسلامية–والمعاملات الإسلامية والتقليدية

الفرع الاول: أوجه الاختلاف بين الفروع الإسلامية والنوافذ الإسلامية

تجدر الإشارة إلى أن العديد من المراجع، عند التطرق للنوافذ الإسلامية يطلقون عليها مصطلح الفروع الإسلامية، لكن في حقيقة الأمر ليسا نفس الشيء، وأن الذي يميز الفرع بشكل عام أكبر من حيث حجم الوظائف والخدمات التي يقدمها، كما أن عادة ما يكون خارج هيكل البنك الأم بعكس النافذة تكون في نفس البنك.

ويمكن حصر أوجه التشابه والاختلاف بين النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنك التقليدي وبالتحديد تلك المتعلقة بالخصائص والعناصر المشتركة على أن أوجه الاختلاف بين الإثنين تقود في النهاية إلى التأكيد على أن النوافذ الإسلامية ليست مصطلحا مرادفا من حيث المضمون لاصطلاح الفروع الإسلامية.

ومن أهم أوجد الاختلاف تلك **(الدخيل، د.ت، الصفحات 69-70)**:

- الفرع الإسلامي أكثر استقلالية من النافذة الإسلامية عن البنك الذي يتبعه إذ لا يخضع الفرع للبنك بصورة غير مباشرة؛
- في بعض البنوك تقتصر على مستويات أدنى كالشعبة أو الوحدة في البنك وهو ما ينعكس بالتأكيد على ما تقدمه من خدمات مصرفية إسلامية، أذ تشكل منتجات الفروع نسبة كبيرة من منتجات الأم، فيما لا تتشكل منتجات النوافذ الإسلامية إلا نسبة ضئيلة من منتجات البنك التقليدي الذي فتحت فيه؛
- يمثل الفرع الإسلامي التابع للبنك التقليدي مرحلة متقدمة من طريق التحول بالبنك التقليدي إلى الصرفية الإسلامية والتي تجسد المراحل البدائية في عملية التحول المنشود، إذا ما اعتبرنا النوافذ والفروع الإسلامية طرقا أو وسائل للتحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية البحتة؛
- يرى البعض أن الفروع الإسلامية تتجه لتمتعها باستقلال نسبي يفوق استغلال النوافذ الإسلامية عن البنك التقليدي الأم، تبدو أكثر شرعية من النوافذ الإسلامية التي لا تزال هناك من يشكك في شرعية تعاملاتها في ظل اختلاط أموالها بأموال البنك التقليدي الذي ينتمي إليه رغم الفصل النظري الذي يعلن فيه البنك عند فتح هذه النوافذ؛
- البنك الإسلامي تكون جميع تعاملاته إسلامية وفي جميع الخدمات التي يقدمها يكون في مبنى مستقل عن البنك التقليدي، أما النافذة الإسلامية فتكون داخل البنك التقليدي نفسه، وفي ننفس المبنى ولكن في مصلحة أو شباك وبشكل متنقل حتى تكون إسلامية.

ويتشابه كل من الفرع الإسلامي والنافذة الإسلامية في كونها يقدمان نوع خاص من التمويلات والاستمارات وصيغ التمويل الإسلامي.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين المعاملات الإسلامية والمعاملات التقليدية

يمكن إيجاز أهم الفروق بين الفرع الإسلامي والفرع التجاري في الآتي:

الجدول (02): أوجه الاختلاف بين المعاملات الإسلامية والمعاملات التقليدية

أوجه المقارنة	النوافذ الإسلامية	البنوك التقليدية
أوجه الاختلاف	– التزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. – خضوع للرقابة الشرعية. – تساهم في مجال التنمية الاجتماعية والتوعية الدينية والدعوة الإسلامية. –يجب أن يلتزم العاملون بالعقيدة الإسلامية وبالمثل الحسنة وبالسلوكيات السوية باعتبارهم من سفراء الدعوة الإسلامية. –تتمثل أهم مصادر الأموال في الحسابات الاستثمارية، وفقاً لعقد المضاربة الإسلامي. –تتمثل أهم صيغ استخدامات (توظيف) الأموال في المضاربة والمشاركة والمرابحة والسلم وال استصناع والإجارة والتي تقوم على ضوابط شرعية. –يحصل أصحاب الحسابات الاستثمارية على نسبة شائعة من الأرباح المحققة وفقاً لعقد المضاربة، كما قد يخسرون إذا لم يحقق الفرع ربحاً. –إذا تعسر المدين يعطى مهلة إذا ثبت ذلك باليقين، وإذا تبين أنه معسر ويماطل في السداد فيوقع عليه العقوبة والتي يقدرها أهل الخبرة.	– عدم التزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. – عدم خضوع للرقابة الشرعية. – عدم المساهمة في مجال التنمية الاجتماعية والتوعية الدينية والدعوة الإسلامية. – ربما يعمل غير المسلمين والتي تختلف عقيدتهم عن عقيدة المسلمين لدا لا يجب عليهم الالتزام بالعقيدة الإسلامية. – تتمثل أهم مصادر الأموال وفقاً لعقد القرض بفائدة والتي تعتبر من الربا المحرم شرعاً. –تتمثل أهم صيغ استخدامات (توظيف) الأموال منح الائتمان وفقاً لعقد القرض بفائدة، ونسبة الاستثمارات المباشرة التي تقوم بها الفروع التقليدية لا تزيد عن 5 –10 %. –يحصل المودعون على فائدة أو عائدات بصرف النظر عن نتيجة النشاط سواء حقق ربحا أو مني بالخسارة. – إذا تعسر المدين يحسب على المدين التأخر فوائد بصرف النظر عن انه معسر أم مماطل.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: **(ريحان، 2018، الصفحات 47–48)**.

المطلب الرابع: دوافع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية

الفرع الاول: دوافع انشاء النوافذ الإسلامية

تتلخص دواعي فتح البنوك التقليدية للنوافذ من أجل تقديم خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب التقليدية في النقاط التالية (**كوديد و درويش، 2022، الصفحات 224-225**):

- **دوافع عقائدية**

البنوك الإسلامية من أساس عقائدي يختلف عن البنوك التقليدية، حيث ترتكز على مبدأ استخلاف بأن ملكية المال هو الله سبحانه وتعالى وللإنسان بالوكالة، وهو مؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية جزءا من الإيمان وترك الربا والتخلص منه وهو من أهم أسباب تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي لتحقيق الإيمان بهذا المفهوم، فالبنوك الإسلامية تستمد أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية، وهو ما يعني أنّ لها إيديولوجية تختلف عن البنوك التقليدية في الإطار عام يحكمها الالتزام بالشريعة الإسلامية.

- **دوافع شرعية**

تعتبر قضية الفوائد كعامل ديني هي الدافع المباشر في تنمية الوعي الإسلامي الذي يساهم في انتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية الإسلامية، وغير الإسلامية، وتحول الأعمال المصرفية من الربوي إلى الإسلامي بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية ومثال ذلك تحويل النظام المصرفي في السودان بأكمله إلى النظام الإسلامي.

- **دوافع اقتصادية**

إضافة إلى الدوافع العقائدية والشرعية لتأسيس البنوك التقليدية نوافذ للمعاملات الإسلامية هناك دوافع أخرى اقتصادية تتمثل في النقاط التالية:

- تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية، وأساليب الاستثمار المتوافقة مع وأحكام الشريعة الإسلامية. انخفاض من معدّل المخاطرة وتحقيق أرباح إضافية، خاصة وأن العمل المصرفي الإسلامي يمثل مصدرا لمضاعفة الربحية من فوائد عمليات التمويل مقارنة بالتمويل التقليدي؛
- ضعف تدخل البنوك التقليدية في السوق المصرفية وعجزها عن مواجهة منافسة البنوك الأخرى، وتحول العديد من العملاء عنها نحو البنوك الإسلامية، مما زاد من انتشار المؤسسات الإسلامية بشكل كبير؛
- التحول في اتجاه أسلمة معاملاتها والالتزام بأحكام وقوانين البنوك الإسلامية.

الفرع الثاني: متطلبات فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية

يقتضي فتح نافذة للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية العاملة في السوق المصرفية الجزائرية تحقيق المتطلبات التالية **(طهراوي، 2022، صفحة 646)**:

- **متطلبات قانونية:** تتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي الالتزام بها وهي:

- صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ومن تم مناقشة التعديلات الأساسية في عقد التأسيس؛
- الحصول على موافقة البنك المركزي بعد وضع شروط ينبغي الالتزام بها؛
- تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول والآثار القانونية المترتبة وكدا العقبات القانونية المحتملة.

- **متطلبات شرعية:** تنحصر المتطلبات الشرعية في النقاط التالية:

- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح نافذة للتمويل الإسلامي؛
- تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية؛
- ألغاء المعاملات المخالفة للشريعة الإسلامية في جميع صورها وأشكالها؛
- الفصل بين الموارد المالية المشروعة وغير المشروعة.

- **متطلبات إدارية: تتمثل في:**

- تعديل عقد المصرف ونظامه الأساسي ليكون مشروعا؛
- تعيين لحنة لإدارة عملية التحول؛
- التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي؛
- تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية وصيغ التمويل الإسلامي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المبحث الثالث: تحليل الدراسات السابقة

في هذا المبحث سوف سنقوم بعرض وتحليل إلى مجموعة من الدراسات السابقة العربية وأخرى اجنبية التي تناولت موضوع دراستنا حيث سنقوم بمناقشة الدراسات واستخراج اختلاف وأوجه تشابه مع دراستنا.

المطلب الاول: الدراسات المرجعية باللغة العربية

من خلال هدا المطلب سنقوم بعرض مجموعة من الدراسات السابقة باللغة العربية التي تتشابه مع موضوع دراستنا وتتمثل فيمل يلي:

- **دراسة عباسي اسية (2023): بعنوان "النوافذ الإسلامية مدخل للتحول نحو الصيرفة الإسلامية".**

في هذه الدراسة تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على استعراض بعض التجارب الدولية التي تتعلق بالنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، تقديم أهم الفروق بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية، حيث قامت البنوك التقليدية بتوفير أدوات تمويلية إسلامية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية حيث تعمل جنب الى جنب المنتجات

التقليدية، فقد استحدثت ما يسمى بالشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية العمومية والأجنبية، ومن أهم النتائج المتواصل اليها:

- مراعاة متطلبات التحول نحو الصيرفة الإسلامية اقتداءنا بتجارب دولية ناجحة في هذا المجال، ومحاولة اسقاط هذه التجارب على المصارف الجزائرية،
- يعتبر تحقيق الربح والحصول على أكبر حصة سوقية من أهم الدوافع الأساسية لتحول المصرف التقليدي نحو الصيرفة الإسلامية.

- **دراسة بن لحسن الهواري (2023): بعنوان "النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر" .**

جاءت هذه الدراسة كتقييم تجربة حديثة في النظام المصرفي الجزائري، وهي تجربة فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، اعترافا بجدوى المالية الإسلامية وتماشيا لرغبة شرائح واسعة من المجتمع الجزائري في إيجاد بديل شرعي للصيرفة التقليدية، ومن أهم النتائج المتواصل إليها:

- ان تجربة النوافذ المالية الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر هي تجربة حديثة وليس من الحكمة الحكم على نجاحها من عدمه، بل يجب تشجيعها ودعمها ومرافقة الممارسات المصرفية ومراقبة مدى التزامها بالضوابط الشرعية خاصة مع وجود هيئة شرعية وطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية على مستوى المجلس الإسلامي الأعلى، وعلى الحكومة الجزائرية إرساء منظومة قانونية متكاملة المعالم ومجسدة لنظام مالي إسلامي قائم على الصيرفة الإسلامية وتثمين دور الوقف والزكاة في التنمية الوطنية المنشودة.

- **دراسة خطوي منير (2021): بعنوان "النوافذ الإسلامية كألية لتفصيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر.**

تناولت هاته الدراسة واقع تقديم البنوك التقليدية في الجزائر لعمليات الصيرفة الإسلامية عبر فتح النوافذ الإسلامية، والوقوف على العراقيل والتحديات التي تقف دون تحول هذه البنوك لتقديم خدمات مصرفية إسلامية، من أهم النتائج المتواصل اليها:

- يمكن التحول التدريجي للصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية من خلال التوسع في فتح النوافذ الإسلامية في هذه البنوك، في ظل وجود رغبة الحكومة في السماح بتقديم المعاملات المصرفية الإسلامية إلى جانب المعاملات المصرفية التقليدية؛
- التوسع في فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة إيجابية وفرصة مشجعة للتحول للعمل المصرفي الإسلامي من طرف هذه البنوك في ظل صعوبات وعراقيل إنشاء مصارف إسلامية بالكامل.

- **دراسة رحماني أحمد (2020): بعنوان "النوافذ الإسلامية كآلية للتوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر"،**

محور موضوع هذه الدراسة حول دور نوافذ التمويل الإسلامي كمدخل للتحول نحو الصرفة الإسلامية في تعزيز كفاءة البنوك التقليدية في الجزائر، وهذا من خلال تحليل الكفاءة والإنتاجية لبنك الخليج الجزائر ومقارنته مع خمسة بنوك تقليدية وبنك إسلامي يتمثل في بنك البركة الجزائري، ومن أهم النتائج المتواصل اليها:

- ان فتح النوافذ الإسلامية سيشكل فرصة للبنوك التقليدية للحصول على ودائع كبيرة وتحقيق أرباح إضافية للمصرف ككل وليس للنافذة فقط، لأن هذه الأرباح تذهب الى المقر الرئيسي للبنك التقليدي ومن ثم إلى الخزينة العامة للدولة،
- تساهم نوافذ التمويل الإسلامي في التحول التدريجي نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال تبني البنوك التقليدية لتقديم خدمات مصرفية إسلامية بالموازاة مع الخدمات التقليدية الربوية، وبالتالي استقطاب شريحة أوسع وتعبئة المزيد من المدخرات.

- **دراسة جعفر هني محمد (2017): بعنوان "نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر".**

هدفت هذه الدراسة الى اشتراك المصارف التقليدية في معاملات المصارف الإسلامية كمدخل للتحول الكلي نحو العمل المصرفي الإسلامي وذلك من خلال نوافذ التمويل الإسلامي من أجل الوصول إلى تعبئة الموارد والمدخرات التي تقع خارج الجهاز المصرفي التقليدي الجزائري والرفع من كفاءته، وقد خلصت الدراسة إلى أن افتتاح النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية يمكن أن يسهم في زيادة كفاءة النظام المصرفي في الجزائر.

المطلب الثاني: الدراسات المرجعية باللغة الأجنبية

سنتناول في هذا المطلب مجموعة من الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي سبق وان عالجت موضوع دراستنا:

- **ZAID Hizia**, «impact de la Mise en Place d'une Fenêtre Islamique au sien d'une Banque Classique cas du CPA ».

هدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير تطبيق النافذة الإسلامية داخل البنك التقليدي على بنك الاستثمار القومي، وفي هذه الحالة قمنا بإعداد استبيان على عينة مكونة من العملاء الحاليين والمحتملين للبنك الشعبي الجزائري. وأظهرت نتائج الاستطلاع أن نسبة كبيرة من العينة تفضل المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على غيرها من المنتجات. هذه النتيجة تعني أن تنفيذ هذه النافذة داخل CPA سيكون له تأثير إيجابي على صافي دخله.

- **TAHRI Khaled**, "The importance and impact of opening Islamic windows in localizing Islamic banking international experiences",

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة النوافذ الإسلامية ونشأتها والدور الذي تلعبه البنوك التقليدية في توطين أنشطة الصيرفة الإسلامية، والتعرف على المعاملات المصرفية المتاحة بعيداً عن المعاملات الربوية، ومدى مساهمة الأخيرة في شل وتعطيل المعاملات الربوية. عرقلة اقتصاد العديد من الدول. لدا نتوقع ان تكون نتائج تطبيق الصيرفة الإسلامية على البنوك التقليدية سيكون إيجابيا، وأن النوافذ الإسلامية سيكون لها دور فعال في

توطين النشاط المصرفي الإسلامي في البنوك التقليدية، خاصة مع الإقبال والإقبال على هذه المنتجات الخالية من الربا.

- **NAHOUI Kaouthar**, "The launch of Islamic windows in public banks in Algeria solution for financing SMEs", Ecole Superior de commerce, Vol8 No02 2021.

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد كيف يمكن للمنتجات المصرفية الإسلامية أن توفر حلولاً للشركات الصغيرة والمتوسطة. ولقد أظهرت نتائج تحقيقنا من خلال استبيان أن إطلاق التمويل الإسلامي في البنوك العمومية الجزائرية من خلال إنشاء نوافذ إسلامية، يمكن أن يلبي احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث التمويل، ولا سيما TPE بفضل الصيغ الثلاث المرابحة والإجارة والمشاركة، من خلال تقديم المنتجات المتوافقة للشريعة الإسلامية ومرونة الإجراءات.

المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة

بعد عرضنا للدراسات السابقة وجدنا ان هناك أوجه اختلاف وأوجه تشابه في بعض جوانب بين هذه الدراسات ودراستنا أهمها ما يلي:

من ناحية الهدف اختلفت الدراسات السابقة عن هدفنا الأساسي ألا وهو دور النوافذ الإسلامية في توسيع نشاط الصناعة المالية في الجزائر ولقد اتفقت دراستنا مع الدراسات السابقة المعتمدة في طرح المفاهيم المتعلقة بطبيعة النوافذ الإسلامية حيث عرضنا المفاهيم الأساسية للنوافذ الإسلامية وكذلك دوافع فتحها وخصائصها.

من خلال استعراض أوجه اختلاف وأوجه التشابه عن الدراسات السابقة نشير أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة من حيث المنهج المستخدم حيث بعض الدراسات قامت باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وكذلك تتشابه مع باقي الدراسات في الجوانب النظرية للموضوع، وتختلف عنها في كون دراستنا لم تختصر دراستنا على تجربة واحدة وإنما تم التطرق إلى عينة من النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية.

خلاصة

كخلاصة للفصل الأول يمكننا القول إن فكرة إنشاء فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية التابعة للبنوك التجارية ترجع إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية، إلا أن هذه الفكرة لم تصل حيز التنفيذ إلا عندما أدركت البنوك التجارية مدى نجاح البنوك الإسلامية وتزايد الإقبال عليها.

حيث أن البنوك الإسلامية تنمو نموا هائلا، مما جعل البنوك التجارية تحاول جاهدة دخول هذه السوق التي كانت مغلقة إلا على المؤسسات المالية الإسلامية، فهي من ناحية تطيل عمر البنوك التجارية وتدعمها، ومن ناحية تنافس البنوك الإسلامية، وبالتالي قامت بعض البنوك التجارية بتبني مدخل التحول الجزئي بتحويل فروعها الفروع ونوافذ تقوم بتقديم خدمات ومنتجات تتوافق والشريعة الإسلامية، مع استمرا باقي الفروع بالطريقة التقليدية.

الفصل الثاني

تمهيد

على ضوء قانون النقد والقرض الذي صدر في 14 أفريل 1990، سمحت السلطات الجزائرية للمؤسسات المالية الإسلامية في مزاولة نشاطها، حيث حاولت الجزائر كغيرها من الدول خاصة الإسلامية منها فتح المجال أمام النشاط المالي الإسلامي بغية الاستفادة من مزاياه المتعددة وتلبيةً لرغبات العملاء في الحصول على تمويل خالي من الفوائد الربوية، وهذا في ظل نظام تقليدي كامل ودون وجود أي قوانين وتشريعات تنظم عمل هذه المؤسسات ذات الطبيعة الخاصة.

يمكن القول أن المنظومة البنكية الجزائرية، انفتحت على الصيرفة الإسلامية بشكل جدي من خلال التطور القانوني في مجال القانون البنكي، من خلال إصدار قوانين تنظيمية بعد ما يقرب 30 سنة من بدأ نشاط أول بنك إسلامي في الجزائر، فجاء التنظيم رقم 18-02 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية، ليم إلغائه بإصدار النظام 20 -02-الذي يحدد العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية. والذي تم بموجبه السماح للبنوك التقليدية خاصة العمومية منها بإنشاء نوافذ أو شبابيك إسلامية لتقديم مختلف المنتجات المالية الإسلامية. ومن خلال هذا الفصل سنحاول إبراز ملامح تجربة تبني النوافذ الإسلامية في الجزائر بمختلف أبعادها، من خلال عرض وتحليل أهم المعطيات الخاصة بنشاط النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية العمومية وكذا الخاصة بغية الوصول لاستخلاص الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه النوافذ في سبيل توسيع نشاط الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر. حيث قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الاول: هيكلة الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر؛
المبحث الثاني: تحليل واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر في ظل التطورات التنظيمية؛
المبحث الثالث: مستقبل وآفاق الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.

المبحث الاول: هيكلة الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

تتكون الصناعة المالية الإسلامية من أربع قطاعات رئيسية كما تم توضيحه في الفصل السابق، وهي الصيرفة الإسلامية؛ التأمين التكافلي؛ صناديق الاستثمار والصكوك الإسلامية، لكن بالنسبة للجزائر فخدمات الصناعة المالية الإسلامية تقتصر على شكلين اثنين وهما: الصرفية والتأمين التكافلي فقط، أما فيما يخص باقي القطاعات فهي غير موجودة. سوف نتطرق في هذا المبحث إلى التنظيمات التشريعية الخاصة بالمالية الإسلامية، بالإضافة إلى عرض لأهم المؤسسات المالية الإسلامية الناشطة في الجزائر متمثلا في بنكي البركة السلام وشركة سلامة للتأمينات.

المطلب الاول: التطورات التشريعية الخاصة بالصناعة المالية في الجزائر

قام بنك الجزائر بإصدار القوانين لممارسة البنوك نشاط الصيرفة الإسلامية وهي كتالي:

الفرع الأول: النظام 18-02 المنظم لعمليات الصيرفة الإسلامية

صدر أول تنظيم خاص بالصيرفة الإسلامية في الجزائر في 4 نوفمبر 2018، يتضمن هذا النظام قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والذي احتوى على أهم البنود التالية **(النظام 02/18، 2018)**:

- البنوك عمومية كانت أو خاصة والمؤسسات المالية باختلافها سيمكنها عرض خدمات مالية بصيغة إسلامية لزبائنها، استجابة للطلب الكبير والقوي على الحلول المصرفية الإسلامية؛
- عرفت المادة 2 منه العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية بأنها كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية والمتمثلة في عمليات تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد؛
- -يشترط النظام في المادة 3 لفتح الشباك أو شبابيك لتقديم الصيرفة التشاركية الحصول على الترخيص المسبق من بنك الجزائر لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، وضمن هذا الترخيص أو الملف شهادة المطابقة الشرعية تكون من هيئة وطنية مؤهلة لذلك قانوناً وهذا ما تنص عليه المادة 4؛
- عرفت المادة 5 منه شباك المالية التشاركية بأنه: دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة حصريا خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية حدد النظام عمليات الصيرفة التشاركية؛
- حدد النظام عمليات الصيرفة التشاركية التي يمكن للبنوك تقديمها في سبعة منتجات وهي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، ال استصناع السلم الودائع في حسابات الاستثمار؛
- شدد النظام أن تقديم المنتجات التشاركية في البنوك يكون ضمن شباك أو شبابيك تحمل صفة كيان واحد يكون مستقلا ماليا ومن حيث الموارد البشرية عن باقي الدوائر والفروع في البنك أو المؤسسة المالية

المعنية، وذلك من خلال المواد 5 و6 و7، كما شدد على أن منتجات الصيرفة التشاركية تخضع رغم هذه الاستقلالية، الجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمصارف والمؤسسات المالية في المادة.

الفرع الثاني: نظام 20-02 المنظم لعمليات الصيرفة الإسلامية

جاء النظام رقم (02-20) المحدد للعمليات البنكية والمؤرخ في 15 مارس 2020 والصـــادر في العدد 16 من الجريدة الرسمية 2020، والذي يؤكد رغبة الحكومة في دعم الصيرفة الإسلامية والسماح للبنوك التقليدية بالعمل فيها، حيث حددت المادة الأولى منه الهدف من إصـــدار هذا النظام ألا وهو تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصـيرفة الإسـلامية والقواعد المطبقة عليها و شـروط ممارسـتها من قبل البنوك والمؤسـسـات المالية ، أما المادة الرابعة منه فقد حددت المنتجات الخاصـة بالصـيرفة الإسـلامية وهي المرابحة؛ المشـاركة؛ المضـاربة؛ الإجارة؛ السلم الاستصناع، ولم يطرأ عليها أي تعديل.

غير أن الجديد الذي جاء به النظام 20-02 هو تخصيص المواد من 5 إلى 10 لإعطاء تعريف لكل منتج من هذه المنتجات، وهذا ما لم يكن منصوصًا عليه في ظل النظام 18-02 السابق ذكره أعلاه (ملغى). فيما يخص الصيغ التمويلية المرخصة هي: المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء، والمشاركة بنوعيها: الثابتة والمتناقصة، والمضاربة بنوعيها المطلقة والمقيدة، والإجارة بنوعيها التشـغيلية والمنتهية بالتمليك، وكذا السـلم والسـلم الموازي، والاسـتصـناع، والاستصناع الموازي.

وبالنسـبة لعمليات تلقي الأموال من الجمهور وهي: حسـابات الودائع، والودائع في حسـابات الاسـتثمار، ولم يكن التنظيم الملغى 18-02 ينص إلا على هذه الأخيرة، أي الودائع في حسـابات الاسـتثمار، فجاء التنظيم الجديد 20-02 في مادته الرابعة لينص على عملية جديدة هي حسـابات الودائع. أما الودائع في حسـابات الاسـتثمار فهي توظيفات لأجل تُترك تحت تصـرف البنك من طرف المودع لغرض اسـتثمارها في تمويلات إسـلامية وتحقيق أرباح. وبالنظر للخطر الذي يصـاحب هذا النوع من الحسـابات كون أصـحابها يحق لهم الحصـول على حصـة من الأرباح ويتحملون حصـة من الخسـائر التي قد يسـجلها شـباك الصـيرفة الإسـلامية، وجب على البنوك إعلام المودعين حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم **(النظام 20/02، 2020)**.

وقد جاء اعتماد الصـيرفة الإسـلامية بمصـادقة المجلس الإسـلامي الأعلى بإنشـاء الهيئة الشـرعية الوطنية وقد جاء اعتماد الصيرفة الإسلامية بمصادقة المجلس الإسلامي الأعلى بإنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، هذه الهيئة الجديدة تقوم بمنح المطابقة الشرعية للبنوك والمؤسسات المصرفية وبالتالي تعتبر سندا للبنك الجزائر في توطين الصـرفية الإسـلامية. إن إنشـاء الهيئة الشـرعية الوطنية للإفتاء للصـناعة المالية الإسـلامية يأتي تنفيذا للنظام (02-20) المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصـــرفية الإســـلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية **(النظام 20/02، 2020)**.

وأهم ما تضمنه هذا القانون ما يتعلق بفتح نوافذ (شبابيك) الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية وهذا ما سوف نتطرق اليه في المبحث الموالي. **(النظام 20/02، 2020)**

المطلب الثاني: المؤسسات المصرفية الإسلامية في الجزائر

ترجع أول محاولة لتأسيس بنك إسلامي في الجزائر الى أواخر عام 1929م تحت تسمية البنك الإسلامي الجزائري بعد ان تم إعداد قانونه الأساسي وجمع رئس ماله الاسمي بمبادرة من الشيخ ابي اليقظان وبعض كبار التجار والأثرياء الجزائريين لكن سلطات الاحتلال الفرنسية تصدت لهذا المشروع واجهضته. واعتمدت الجزائر المستقلة أول بنك هو بنك البركة الجزائري أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والقرض 23-09 الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لأنشاء البنوك في الجزائر.

الفرع الاول: بنك البركة الجزائر

هو أول بنك إسلامي في الجزائر برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشاؤه في 20 ماي 1991 برأس مال 500 مليون دينار جزائري، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، أما فيما يخص المساهمين فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين) 21، وعند صدور الأمر 03-11 أصبح لبنك البركة الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات مع حرصه على أن تكون متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ويمكن القول أن بنك البركة هو بنك إسلامي بامتياز يحترم كل شروط وإجراءات ممارسة الصيرفة الإسلامية، فمن خلال الاطلاع على موقع البركة نجده يعتمد على الصيرفة الإسلامية كأحد أهم أسس البنك، حيث تضمن الموقع تحت بند الصيرفة الإسلامية الإشارة إلى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية 22 لبنك البركة الجزائري، وهم نخبة من المختصين في مجال العلوم الإسلامية، كما تضمن الموقع كذلك الإشارة إلى مهام هيئة الرقابة الشرعية، حيث تهدف هذه الأخيرة إلى التحقق من امتثال جميع الأنشطة التي يقوم بها البنك إلى أحكام الشريعة الإسلامية وكذا تقديم النصح والتوجيه بما يحقق مقاصد الدين الحنيف. **(بنك البركة الجزائري، 2024)**

والجدول الموالي يوضح تطور بعض المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري للفترة 2010-2018:

الجدول رقم 03: تطور أهم المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2010-2018

(مليون دينار جزائري)

المؤشرات المالية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع الميزانية	120509	132984	150788	157073	162772	193573	210344	248633	270996
مجموع الودائع	89983	103285	116515	125435	131175	154562	170137	944207	223995
مجموع التمويلات	55689	58584	57891	63354	80627	96453	110711	139677	156460

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (تقارير نشـــاط الســـنوية لبنك البركة. 2010؛ 2013؛ ؛2015 2017؛2018).

من خلال الاطلاع على تقارير النشـاط السـنوية للبنك والتي تمكننا من تتبع تطور مختلف المؤشـرات المالية، لاحظنا أن البنك في معظم الأوقات حقق نتائج جيدة خلال فترة الدراســـة من خلال تقديمه لخدمات ومنتجات بنكية مميزة. فقد تطور مجموع الميزانية تطورا إيجابيا حيث وصـــل إلى قيمة (223995) ســـنة 2018، عكس إجمالي الودائع كما نلاحظ أمامنا أنه وصـل الى أكبر قيمته(944207) سـنة 2017 ومن تم نقصـت قيمته حتى وصـلت (223995) سـنة 2018 أما بالنسـبة لأجمالي التمويلات نلاحظ الزيادة في القيمة سـنة 2011/2010 وانخفاضـها سـنة 2012 لتصـل إلى 57891 ومن تم إعادة ارتفاعها في السـنوات اللاحقة لتصـل إلى 156460 سـنة 2018 وهو ما يؤكد الطلب والإقبال على المنتجات المالية في الجزائر.

المطلب الثاني: بنك السلام الجزائر

هو بنك شـامل يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشـريعة الإسـلامية في كافة تعاملاته، حصـل بنك السـلام على ترخيصـه عام 2008، وهو ثاني بنك إسـلامي في الجزائر يقدم خدماته للشـركات والأفراد بالإضـافة إلى عروض التمويل والادخار وجميع الخدمات البنكية كما هو مبين في موقعه الإلكتروني 23، حيث يمنح لكل عملية بنكية يقوم بها صـيغة شـرعية معينة كالمرابحة؛ الاسـتصـناع؛ المضـاربة؛ السـلم؛ الإجارة وغيرها، وكبنك البركة يعتمد بنك السـلام كذلك على هيئة شـرعية تتشـكل من كبار علماء الشـريعة الإسـلامية والاقتصـاد، وممن لهم إلمام بالعلوم الشـــرعية والنظم الاقتصـــادية والقانونية والمصـــرفية والمعاملات الإســـلامية، يتم تعيينهم باقتراح من مجلس الإدارة وبموافقة الجمعية العادية للبنك **(بنك السلام الجزائري، 2024)**.

إن الهيئة الشرعية لبنك السلام مستقلة عن الإدارة العامة للبنك كونها تقوم بمراقبة مدى شرعية المعاملات التي يقوم بها البنك وهي المسؤولة الوحيدة عن إصدار الأحكام الشرعية لكل ما يتم رفعه إليها من قضايا ومواضيع متعلقة بالعقود التي يبرمها البنك مع متعامليه، كما تقوم بالرقابة على كافة أعمال الإدارة والفروع للتأكد من موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية مع إمكانية تجنيب الأرباح للبنك، ويساعدها في ذلك المراقب الشرعي للمصرف الذي يقوم برفع تقارير دورية للهيئة عن نشاط البنك. **(بنك السلام الجزائري، 2024)**

والجدول الموالي يوضح تطور المؤشرات المالية الرئيسية لبنك السلام الجزائري الفترة 2012-2020:

الجدول رقم 04: تطور أهم المؤشرات المالية الرئيسية لبنك السلام الجزائري الفترة 2012-2020

(مليون دينار جزائري)

المؤشرات المالية	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع الميزانية	32783	39551	36091	40575	53104	85775	85432	102405	129320
مجموع الودائع	19402	19085	15410	19408	34512	64642	85432	102405	129320
مجموع التمويلات	3304	4022	2859	2214	2769	3990	7016	9331	7705

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك السلام الجزائري (2010؛2013؛2015؛2017؛2018؛2020).

يمثل الجدول أعلاه تطور بعض المؤشرات المالية الرئيسية لبنك السلام الجزائري خلال الفترة 2012-2020 حيث نلاحظ أن مجموع الميزانية تزايد في السنتين الأوليتين ثم انخفضت في سنة 2014 وصلت إلى 36091 مليون دج ثم حققت زيادة في السنوات الأخرى لتصل سنة 2020 إلى قيمة 129320 مليون دج، اما بالنسبة لإجمالي الودائع نلاحظ انخفاض في القيمة سنة 2013، ثم عاودت الارتفاع إلى قيمة 19408 مليون دج سنة 2015 ومن تم زيادة إيجابية في السنوات الموالية لتصل الى 129320 مليون دج، أما بالنسبة الى إجمالي التمويلات نلاحظ تدبدب في القيمة خلال سنوات 2010-2014 وتعود إلى الزيادة في السنوات اللاحقة لتصل إلى 7705 مليون دج. من هنا يمكننا القول أن البنك معظم الأوقات حقق نتائج إيجابية خلال فترة الدراسة وهذا ما يدل على توسع البنك وزيادة تعاملاته وتحسن صورته أمام الزبائن مما أدى الى استقطاب متعاملين جدد ما انعكس إيجابا على نشاط البنك.

المطلب الثالث: واقع التأمين التكافلي في الجزائر

الفرع الاول: المرسوم التنفيذي رقم 21-81 الخاص بتنظيم قطاع التأمين التكافلي

يتعلق الأمر بالمرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 23 فيفري 2021 ، والمحدد لشروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر ووفقا لهذا المرسوم، فقد تم تعريف التأمين التكافلي على أنه نظام تأمين يعتمد على أسلوب تعاقدي ينخرط فيه أشخاص طبيعيون أو معنويون يدعون بـــ المشاركين، حيث يشرع المشاركون الذين يتعهدون بمساعدة بعضهم البعض في حالة حدوث مخاطر أو في نهاية مدة عقد التأمين التكافلي بدفع مبلغ في شكل تبرع يسمى مساهمة وتسمح المساهمات المدفوعة على هذا النحو بإنشاء صندوق يسمى صندوق المشاركين أو حساب المشاركين وتتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي يجب احترامها **(المرسوم التنفيذي 81/21، 2021)**.

تضمن المرسوم 27 مادة تم فيها معالجة مختلف الجوانب المتعلقة بنشاط شركات التأمين التكافلي حيث تم تحديد شروط وكيفيات هذا النشاط وكيفية تنظيم وتسيير شركات التأمين التكافلي، حيث ينص المرسوم في المادتين (04) و (05) أن التأمين التكافلي يمارس من طرف شركة التأمين المؤسسة، حسب إحدى الكيفيتين **(المرسوم التنفيذي 81/21، 2021)**:

- من خلال شركة تأمين تمارس عمليات التأمين التكافلي عن طريق تنظيم داخلي يسمى نافذة، لدى شركة تأمين تمارس عمليات التأمين التقليدي. وفي هذه الحالة يجب على الشركة أن تفصل من الناحية الفنية والمحاسبية والمالية عمليات التأمين التكافلي عن العمليات المتعلقة بالتأمين التقليدي.

- كما يمارس التأمين التكافلي من قبل شركة التأمين التكافلي (كاملة) وفقا للشكلين الآتيين:

  - التأمين التكافلي العائلي تأمين على الأشخاص.
  - التأمين التكافلي العام تأمين على الأضرار.

كما حدد المرسوم في المادة رقم (09) نماذج التكافل التي يجيب على شركات التكافل إتباعها وحددها في ثلاثة نماذج، وهي: الوكالة المضاربة نموذج مختلط بين الوكالة والمضاربة، وعرف كل نموذج على حدي. وفيما يخص جانب الرقابة الشرعية الخاصة بشركات التكافل جاء في المادة رقم (15) من المرسوم التنفيذي أنه يتعين على الشركة التي تمارس التأمين التكافلي أن تنشئ لجنة داخلية تسمى لجنة الإشراف الشرعي تكلف بمراقبة ومتابعة جميع العمليات المرتبطة بالتأمين التكافلي للشركة، وإبداء رأي أو قرارات بخصوص مطابقة هذه العمليات لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها **(المرسوم التنفيذي رقم 21-81، 2021)**

وتجدر الإشارة إلى أنه تم فتح أول نافذة للتأمين التكافلي في مؤسسة تأمين تقليدية بعد صدور المرسوم التنفيذي المحدد لشروط ممارسة التأمين التكافلي سنة 2021 والحصول على موافقة وزارة المالية على نافذة التكافل

العام. من طرف الشركة العامة للتأمينات المتوسطية (GAM) ، حيث أعلنت عن افتتاح أول نافذة للسوق التكافلي العام بالجزائر تتضمن عرض أزيد من 40 عقد تأمين عام. ويذكر أن الشركة العامة للتأمينات المتوسطية، تمارس عمليات التأمين ضد الأضرار في السوق الجزائرية منذ أكثر من 20 سنة بمحفظة منتجات واسعة، وتوظف 330 عاملاً من خلال مقرها الرئيسي وتدير 172 وكالة منتشرة في 58 ولاية (**الإذاعة الجزائرية، 2022**).

الفرع الثاني: تجربة شركة سلامة للتامين في الجزائر

تعرف شركة سلامة للتأمينات بأنها إحدى الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتامين إياك الإماراتية التي مقرها السعودية حيث تم اعتماد شركة سلامة بمقتضى القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2006 من قبل وزارة المالية الجزائرية واستحوذت على شركة البركة والأمان التي تم إنشاؤها بتاريخ 26 مارس 2000 وأصبحت تسمى سلامة للتأمينات الجزائر بعد انضمامها إلى مجموعة سلامة. وهي توفر الآن خدمات متعددة في السوق الجزائرية حيث تحتوي حاليا هذه الشركة على 150 وكالة على مستوى كافة التراب الوطني. منها 05 مديريات جهوية، مع العلم أنها تمتلك حصة سوقية تقدر بـــ (3%) من سوق التأمينات في الجزائر منها (80%) للشركات العمومية و (20) للشركات الخاصة. وتقدر استثماراتها حاليا بـ 2.6 مليار دينار جزائري. مع العلم أن شركة سلامة للتأمينات تنفرد بخدمات التأمين التكافلي فهي الشركة الوحيدة من شركات التأمين التي تتعامل بنظام التأمين التكافلي في الجزائر. (**احمد، 2022، صفحة 232**)

والجدول الموالي يمثل رقم الأعمال وحجم مبيعات شركة سلامة للتأمينات (2006-2015):

الجدول رقم 05: رقم الاعمال ومبيعات شركة سلامة للتأمينات للفترة (2006-2015)

(مليون دينار جزائري)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رقم الاعمال	1055	1422	1917	2490	2540	2797	3300	4025	4491	4707
معدل النمو%	/	34.79	34.81	29.89	02	10.19	17.98	21.97	11.58	05.14
الاخطار البسيطة	75	150	184	95	115	201	188	221	244	229
مجموع تأمينات الأضرار	1026	1425	1783	2365	2382	2765	3281	4016	4492	4707

معدل النمو السنوي%	/	39	25	33	1	16	19	22	12	5
تامين الأشخاص	28	79	92	124	159	30	6-	1-	1-	0.2-
معدل نمو	/	182	16	35	28	81-	120-	83-	0	80-

المصدر: تقارير بنك سلامة للتامين نقلا عن (احمد، 2022، الصفحات 234-235).

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن رقم أعمال شركة سلامة على امتداد سنوات التسع الأخيرة عرف نموا متزايدا حيث قدر في بداية الفترة يقدر بـــــ 1055 مليون دينار جزائري في 2006 ليصـل نهاية الفترة إلى 4707 مليون دينار جزائري سنة 2015، ومن الملاحظ في السنوات الأولى كان هناك ارتفاع معدل النمو يزيد عن (33%) وهو ما يبين رغبة الشركة في النمو والتطور والسعي إلى الاندماج في السوق الوطنية أما في السنوات الموالية انخفض هذا المعدل خاصة سنة 2010 ليصل إلى (2%)، ليعاود الارتفاع من جديد في السنوات المالية.

أما فيما يخص مبيعات شركة سلامة للتأمينات الجزائر فقد حققت كذلك معدل نمو معتبرا في جميع المجالات خلال نفس الفترة، حيث نلاحظ أن نلاحظ ارتفاعها خلال الفترة 2006-2008 اذ ارتفعت من 75 مليون دج سـنة 2006 إلى 184 مليون دج ســنة 2008 وبعدها انخفضــت في ســنة 2009 الى 95 لتعاود الارتفاع في باقي السـنوات لتصـل إلى 229 مليون دج، اما مجموع تأمينات الاضـرار نلاحظ ارتفاعها خلال فترة دراسـتنا 2006-2015 اذ ارتفعت من 1026مليون دج سنة 2006 إلى 4707 مليون دج سنة 2015 و لكن بمعدل نمو مختلف خلال السـنوات، في حين تامين الأشـخاص فتبقى حصـتها من الإنتاج ضـعيفة بالرغم من ارتفاعها خلال الفترة 2006-2010 إذ ارتفعت من 28 مليون دج سنة 2006 الى 159 مليون دج سنة 2010 وبعدها انخفضت في سنة 2011 إلى 30 مليون دج لتستمر الخسارة حتى سنة 2015 وذلك بسبب العامل الديني و قلة الوعي التامين لذا الأفراد.

المبحث الثاني: تحليل واقع نشاط النوافذ الإسلامية في الجزائر

تعتبر النوافذ الإسـلامية أحد أهم الطرق المتخذة لتبني تقديم خدمات ومنتجات مصـرفية تتماشـى مع أحكام الشريعة الإسلامية، فأسرعت العديد من البنوك التقليدية الى تخصيص نوافذ وشبابيك في معظم وكالاتها لتقديم هذا النوع من الخدمات. وفي هذا المبحث سنحاول دراسة حالة عينة من النوافذ الإسلامية في بعض من البنوك العمومية والخاصة وكذلك التعريف بهذه البنوك، وقبل ذلك سنقوم بلمحة عن جاء في الإطار التشريعي لعمل النوافذ الإسلامية وكذا نشاطها قبل وبعد التشريع.

المطلب الاول: الإطار التشريعي لعمل النوافذ الإسلامية

كبداية للتوجه الفعلي من السلطات الجزائرية في اعتماد النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خاصة العمومية منها سمحت الحكومة الجزائرية لثلاثة بنوك عمومية بفتح شبابيك (نوافذ) إسلامية بدءاً من نوفمبر 2017، هي بنك القرض الشـــعبي الوطني وبنك الصـــندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك التنمية المحلية، إلا انه لم يتم فتحها في التاريخ المحدد لعدم توفر الإطار المناسب لنشاطها وتم فتحها لاحقا.

في سنة 2018 عند صدور النظام رقم 18-02 المحدد لقواعد ممارسة الصيرفة الإسلامية قد برز من خلاله استعمال مصطلح تشاركية في حين أن النظام رقم 20-02 قد تجلى من خلاله استعمال مصطلح إسلامية وهذا في ظل الاســتقرار الملاحظ بخصــوص مصــطلح الشــباك إذ أن الأدبيات المصــرفية دأبت على توظيف مصطلحات أخرى في هذا السياق على غرار النوافذ والفروع ويبقى بالمناسبة مصطلح الشباك أكثر دقة من حيث الدلالة القانونية (**محمد، 2021، صفحة 1201**).

عرفت المادة 17 من النظام 20-02 شباك (نافذة) المالية الإسلامية على أنه " هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بتقديم خدمات ومنتجات مالية الإسلامية". ويجب أن يكون مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية كما يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بـــ "شباك الصيرفة الإسلامية "والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، وأن يسمح هذا الفصل على وجه الخصوص بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لنشاط "شباك الصيرفة الإسلامية." كما أوجب نظام بنك الجزائر على البنوك التي تمارس نشاط الصيرفة الإسلامية عن طريق الشبابيك أن تكون حسابات زبائن مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن (**النظام 02/18، 2018**).

ونصت المادة 18 من نظام 20-02 على ضمان استقلالية " شباك الصيرفة الإسلامية "من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك على مستوى شبكة البنك أو المؤسسة المالية.

- **ويمكن إجاز أهم شروط فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية:**

بعد الحصول على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة التي ترغب في الحصول على شهادة مطابقة لمنتجاتها وفقًا لأحكام الشريعة، أن تقوم بتقديم المعلومات التالية وفق النظام 20-02 المشار إليه سابقا:

- طلب الترخيص المسبق: يجب تقديم طلب رسمي للحصول على الترخيص المسبق من بنك الجزائر؛

- بطاقة وصـــفية للمنتوج: تقديم وثيقة تصـــف المنتج المراد تقديمه بشـــكل دقيق، موضـــحًا جوانبه المالية والشرعية.
- رأي مسؤول رقابة المطابقة: الحصـول على رأي مسؤول قسم المطابقة في المصـرف أو المؤسـسـة المالية حول توافق المنتج مع الأحكام الشرعية.
- ضمان الاستقلالية: اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك المالية التشاركية عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة المالية.
- تقييم الهيئة المؤهلة: بعد الحصـول على الترخيص من بنك الجزائر، يتوجب على المصـرف أو المؤسـسـة المالية تقديم منتجاتها إلى تقييم من قبل الهيئة الوطنية المؤهلة قانونا لضمان مطابقتها لأحكام الشريعة.

الجدير بالذكر أن هذه العمليات تكون متاحةً لشـبابيك الصـيرفة الإسـلامية المفتوحة على مسـتوى البنوك دون ذات الشبابيك المفتوحة على مستوى المؤسسات المالية، لأن تلقي الأموال من الجمهور نشاط حصري للبنوك.

المطلب الثاني: نشاط النوافذ الإسلامية في الجزائر في ظل التنظيمات الجديدة

قامت بعض البنوك التجارية التقليدية الخاصـة في الجزائر بتبني العمل المصـرفي الإسـلامي من خلال فتح نوافذ إســـلامية تابعة لها قبل صـــدور التنظيم القانوني لهذه الأخيرة، حيث تعمل على تقديم جملة من الخدمات والتمويلات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث أن معظم هذه النوافذ نجدها في بنوك خاصة أجنبية نوجز أهمها فيما يلي:

الفرع الاول: النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الخاصة (قبل التنظيم)

- **نافذة المؤسسة العربية المصرفية (ABC):**

بدأ بنك ABC نشـاطه في الجزائر سـنة 1998، وأطلق أول شـباك مخصـص لعمليات الصـيرفة الإسـلامية تحت مسمى "البُراق" في 15 فيفري 2021، والمتواجد على مستوى وكالة في بئر مراد رايس، على أن يتبع ذلك فتح شـبابيك أخرى منتظرة على مسـتوى وكالات أخرى قبل تعميم فتح شـبابيك الصـيرفة الإسـلامية على كامل شـبكة وكالات بنكABC، حيث تتميز النافذة بإطار تنظيمي مبتكر يضـمن اسـتقلالية نشـاطها عن النشـاط التقليدي للبنك، وتقدم 14 منتجًا تم تصميمها بعناية ووفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية وهذا حرصًا على تلبية احتياجات الزبائن سواءً المؤسسات، المهنيين أو الأفراد مما يجعل العرض المقدم متكاملا وتنافسيًا (بنك ABC).

- **النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر AGB:**

تم تأسـيس بنك الخليج الجزائر (AGB) في 15 ديسـمبر 2003، من خلال مسـاهمة ثلاث بنوك رائدة في السـوق (بنك برقان الكويتي، وبنك الكويت–الأردن، وبنك تونس الدولي)، والعائدة إلى مجموعة شـركة مشـاريع

الكويت"KIPCO" أكبر الشركات القابضة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويقدم البنك حلولا للتمويل الإسلامي من خلال فتح نافذة للمعاملات الإسلامية تقدم بعض الخدمات المصرفية الإسلامية على غرار صيغ المرابحة؛ السلم؛ والإجارة

- **النافذة الإسلامية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل:**

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (Housing Bank) هو شركة مساهمة تابعة لمصرف الإسكان للتجارة والتمويل الأردني، تم تأسيسه في أكتوبر 2003، وتم إنشاء النافذة الإسلامية في مارس 2015 بناءً على قرار اتخذه مجلس إدارة البنك وتنفيذا لطلب مجموعة من العملاء، وتعتبر النافذة وحدة مستقلة ومتخصصة بتقديم خدمات ومنتجات تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية متمثلة في المرابحة، بيع السلم ال استصناع. متواجدة على مستوى المديرية العامة للبنك، ومدرجة ضمن هيكله التنظيمي باعتباره أحد أهم إداراته الموجودة باسم إدارة الخدمات الإسلامية **(بنك الإسكان للتجارة والتمويل، 2024).**

- **النافذة الإسلامية في بنك ترست:**

بنك ترست هو أحد البنوك الأجنبية الناشطة في الجزائر، تأسس في 10 سبتمبر 2002 في شكل شركة مساهمة برأسمال قدره 750 مليون دينار، قام البنك بفتح نافذة إسلامية توفر لعملائه حلولا تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بغية الحفاظ على عملائه الحريصين على الوازع الديني، وتستخدم النافذة صيغة المرابحة، إضافة إلى حساب للتوفير التشاركي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء، ومؤخرا تم اعتماد صيغة الإجارة **(Trust Bank Algeria , 2019, p 40).**

الفرع الثاني: النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية العمومية (بعد التنظيم)

وفي غضون 30 شهرا، من السماح للبنوك التقليدية بإنشاء نوافذ للخدمات المالية الإسلامية أظهرت النتائج حصيلة إيجابية فاقت التوقعات، وفق تصريحات المسؤولين، حيث بلغت قيمة ودائع الصيرفة الإسلامية بالبنوك والمؤسسات المالية العمومية والخاصة 500 مليار دينار جزائري، (3.7 مليارات دولار منذ إطلاقها في أفريل إلى نهاية أوث 2022. وكشف مؤخرا المدير العام للقرض والتنظيم المصرفي بالبنك المركزي عبد الحميد بو الدنين أن قيمة التمويلات خلال الفترة نفسها بلغت 400 مليار دينار جزائري (2.98 مليار دولار) لدى جميع البنوك والمؤسسات المالية الناشطة بالجزائر. وتغطي هذه الحصيلة نشاط 6 بنوك عمومية وبنوك خاصة ومصارف متخصصة في الخدمات الإسلامية، عبر 503 نوافذ إسلامية و64 وكالة مخصصة حصريا للمعاملات المالية الشرعية، بأكثر من 600 ألف حساب بنكي.

وفي سياق متصل، أعلنت وزارة المالية مؤخرا عن التحضير لإطلاق الإطار القانوني والتنظيمي المنظم لسوق الصكوك الإسلامية خلال 2023، بينما كشف بنك الجزائر عن تلقيه 20 طلبا جديدا من 11 بنكا الرقم مرشح للارتفاع) للترخيص بعرض المنتجات المالية الإسلامية (**حداقة، 2023**).

يمكن تلخيص أهم التطورات والأرقام السالفة الذكر مع نهاية أوت 2022:

- 294 نافذة على المستوى الوطني بنوك (عمومية)، (469) كل البنوك)؛
- أكثر من 60 ألف حساب تم فتحه) بنوك عمومية)، (600) كل البنوك)؛
- ودائع بقيمة تقارب 50 مليار دج (بنوك (عمومية)، (500) كل البنوك)؛
- تمويلات بقيمة 5 مليار دج (بنوك (عمومية)، (400) كل البنوك).

والجدول التالي يلخص مختلف المعاملات المصرفية الإسلامية المقدمة من النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية العمومية:

الجدول رقم 06: الخدمات المصرفية المقدمة من خلال النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

البنك	الخدمة مقدمة	عدد النوافذ
البنك الوطني الجزائري	• امتلاك تجهيزات النشاطات إجازة مهنية بالتملك • حساب الاستثمار الإسلامي الغير مقيد	107
البنك الخارجي الجزائري	• حساب الودائع الاستثمارية والغير مقيدة • بالمرابحة للسيارات والسلع الاستهلاكية	/
بنك التنمية المحلية	• حساب الاستثمار المضاربة • السيارات الاستهلاكية المرابحة • تلبية الحاجات التشغيلية اجارة مهنية بالتمليك • تمويل المؤسسات والمهنيين المرابحة	60
القرض الشعبي الجزائري	• حساب التوفير الإسلامي المضاربة • تمويل المرابحة عقار • تمويل المرابحة سيارات • تمويل المرابحة تجهيزات	102
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	• المرابحة لوسائل النقل للصفقات العمومية للأشغال العمومية للصادرات للمواد الأولية للإنتاج الفلاحي غلتي العتاد المهني • دفتر ادخار إسلامي منتج للأرباح مضاربة	/

	• دفتر ادخار إسلامي فلاح منتج للأرباح مضاربة	
الصندوق الوطني للتوفير	• إجازة تملكية لاقتناء مسكن	118
بنك الخليج الجزائري	• مرابحة سيارتي • مرابحة التسهيلات • مرابحة على المدى القصير • مرابحة معدات • سلم • حساب الادخار المضاربة • حسابات الاستثمار المضاربة	/

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا إلى: المواقع الرسمية للبنوك المذكورة.

المطلب الثالث: دراسة حالة عينة من النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

في إطار الدراسة سوف نأخذ عينة من نوافذ البنوك العمومية وعينة من نوافد البنوك الخاصة:

الفرع الاول: النوافذ الإسلامية في البنوك الخاصة

كما أشرنا سابقا فان تجربة إنشاء النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية في الجزائر ليست جديدة، بل بادرت إليها مجموعة من البنوك الخاصة (الأجنبية) منذ سنوات وتبنت هذه الأخيرة تشكيلة من المنتجات والخدمات الإسلامية التي تقدمها للجمهور قبل صدور القوانين التي تنظم نشاط العمل المصرفي الإسلامي كغيرها من البنوك الإسلامية التي تمارس أعمالها في الجزائر، وسنختار عينة من ثلاث بنوك **(بنك الخليج الجزائر AGB، 2024)**.

1- تجربة بنك الخليج الجزائر GULF BANK ALGERIA

بنك الخليج الجزائر شركة تابعة لمجموعة بنك برقان (BURGAN BANK GROUP) تأسس بنك برقان البنك الأم عام 1977، وهو أحدث البنوك التقليدية والثاني من حيث الأصول في الكويت، مع اهتمام خاص بقطاعي الشركات والمؤسسات المالية، وكذلك قاعدة عملاء متنامية من الأفراد والبنوك الخاصة، بنك الخليج الجزائر موجود في السوق الجزائرية منذ سنة 2003 ويقدر رأس ماله بنك بـــ 2 مليار دينار جزائري، حيث أن هذا الأخير موزعة على ثلاثة مساهمين على النحو التالي: بنك برقان 60%؛ بنك تونس العالمي 30%؛ البنك الأردني الكويتي 10%. **(بنك الخليج الجزائر AGB، 2024)**:

بنك الخليج الجزائر هو أحد البنوك الخاصة الرئيسية الثلاثة في الجزائر بشبكة من 61 وكالة منتشرة على كامل التراب الجزائري، ومع 1074 موظفًا، يعد بنك الخليج الجزائر AGB واحدة من بين الشركات الرائدة في سوق

الخدمات الإلكترونية، وأول بنك يقدم بطاقات دولية (MasterCard،Visa) في السوق الجزائري، حيث خصص البنك نافذة يقد من خلالها خدمات مصرفية إسلامية للأفراد؛ المهنين وكذا المؤسسات بخدمتين إسلاميتين بصيغتي المرابحة والسلم أطلق عليها اسم (PROLINE) ثم استحدث البنك خدمة أخرى سنة 2013 بصيغة التمويل الايجاري (LEASING)، كما يقدم البنك ثلاث صيغ لتوظيف الأموال وهي: حساب دفتر الادخار التشاركي؛ أدونات الصندوق التشاركية؛ ودائع لأجل تشاركية. **(بنك الخليج الجزائر AGB، 2024)**

بعد صدور التنظيم 20-02 افتح بنك الخليج الجزائر شباك الصيرفة الإسلامية "الصفا" الذي يحتوي على باقة متنوعة من خدمات ومنتجات الإيداع والتمويل الموافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية موجهة لجميع فئات العملاء الأفراد، المهنيين والشركات. وفقا لنظام رقم 20-02 فإن شباك الصفا مصادق عليه من طرف الهيئة الشرعية*، التي تضمن استقلالية تامة بين الأنشطة الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية والأنشطة البنكية الأخرى **(بنك الخليج الجزائر AGB، 2024)**. الجدول الموالي يوضح حجم التمويلات الإسلامية الممنوحة ببنك الخليج الجزائري:

الجدول رقم 07: حجم التمويلات الإسلامية الممنوحة في بنك الخليج الجزائري للفترة 2008-2020 (مليون دينار جزائري)

السنوات	حجم التمويل الإجمالي	حجم التمويل الاسلامي
2008	17.849	3.213
2009	22.745	5.459
2010	26.425	5.603
2011	44.628	5.181
2012	64.968	8.344
2013	81.241	14.901
2014	101.163	17.897
2015	104.834	23.604
2016	117.834	24.680
2017	153.826	30.766
2018	169.329	38.946
2019	153.664	44.563
2020	169.136	40.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: تقارير النشاط السنوية بنك الخليج الجزائر(2008-2020)

ومن خلال معطيات الجدول السابق يمكننا تمثيل الشكل التالي:

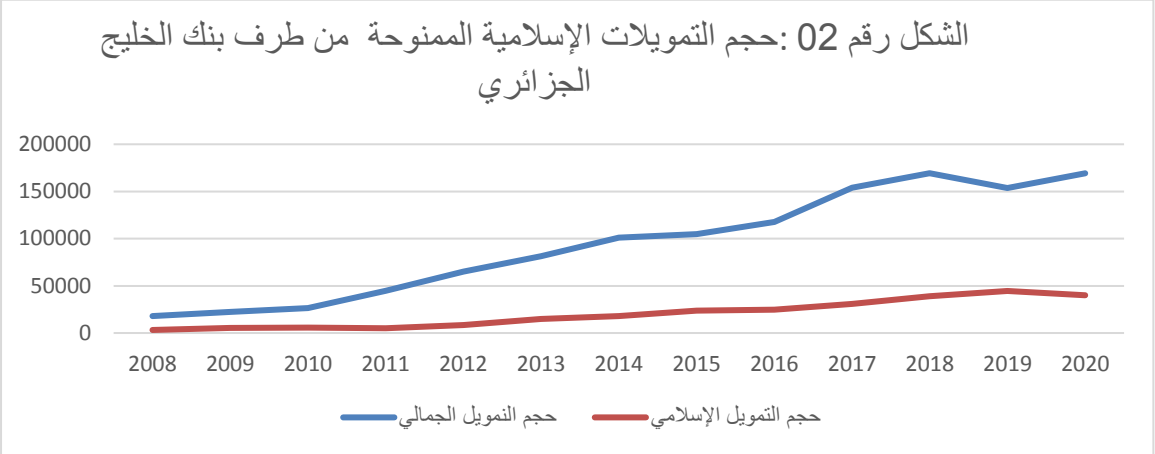

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على: معطيات الجدول رقم (07).

نلاحظ من خلال الشكل رقم: (2) والجدول رقم: (7) أن حجم التمويل الإجمالي لبنك الخليج الجزائر في تزايد مستمر و ذلك بانتقاله من 17.894 مليون دج سنة 2008 ليصل ذروته 169.329 مليون دج سنة 2018، مع تسجيل تراجع في سنة 2019 ليستقر عند 169.136 مليون دج سنة 2020 ، ويقابله أيضا ارتفاع متزايد في حجم التمويل الإسلامي لبنك الخليج الجزائر حيث بدأت قيمته 3.213 مليون دج سنة 2008 ليبلغ أقصى قيمة له 44.563 مليون دج سنة 2019 ثم سجل انخفاضا في سنة 2020 وهذا بسبب لتداعيات أزمة الكوفيد -19، نلاحظ أيضا أن نسبة التمويل الإسلامي من حجم التمويل الإجمالي عرفت تذبذبا خلال طول فترة الدراسة :(2008-2020) وهذا ما يدل على أن أداء بنك الخليج الجزائر يتأثر باعتماده منتجات وخدمات الصيرفة الاسلامية بصفة عامة.

2- تجربة بنك تراست TRUST ALGERIA

تراست بنك الجزائر هو بنك برأس مال خاص تأسس في 14 أفريل 2002 في شكل شركة مساهمة برأس مال أولي قدره 750 مليون دج وبدأ نشاطه في أفريل 2003، تمت زيادة رأس مال Trust Bank Alegria بانتظام منذ ذلك الحين، ويقدر حاليا بـ: 20 مليار دينار جزائري اعتبارا من 31/12/2019 وذلك وفقا للوائح التي تحدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، بعد أن كان 13 مليار دج (أي 97 مليون دولار أمريكي) في عام2012، ثم عند 17.194 مليار دج (أي 128 مليون دولار أمريكي). تم إنشاء النافذة الإسلامية الخاصة بالبنك في جويلية 2014، ليبدأ نشاطه الفعلي سنة 2015 بتقديم تمويلات البيع بالتقسيط السلم والإجارة. **(بنك تراست، 2024)**.

يخصص بنك ترست الجزائر نافذة للخدمات المصرفية الإسلامية يقدم فيها منتجات توافق مبادئ الشريعة، وقد أطلق عليها اسم منتجات خاصة (spécifiques Produits) وتتمثل في خمس خدمات تمويلية أساسية، مع باقة من المنتجات المشتقة منها موجهة للأفراد أو المهنيين، نجد منها خدمتين تمويليتين هما: السلم والبيع

بالتقسيط وهما يتوافقان مع تعاليم الشريعة الإسلامية، وخدمتين متعلقتين بالودائع والتوظيفات والتي تستقطب أموال الزبائن وهما: توظيفات تشاركية وحساب توفير تشاركي، كما استحدثت خدمة أخرى سميت بـــ "ترست إيجار (leasing Trust)وهي عبارة على خدمة التمويل التأجيري للمعدات والعقارات **(بنك تراست، 2024)**.

الجدول رقم08: حجم التمويل الإسلامي في ترست بنك الجزائر مقارنة بحجم التمويل الإجمالي خلال فترة 2021/2015

(مليون دينار جزائري)

السنة	التمويل الإسلامي	التمويل الإجمالي
2015	594.894	34.518.956
2016	1591.479	36.159.396
2017	2814.578	50.715.740
2018	8.295.153	63.268.246
2019	9.493.331	58.456.638
2020	6.761.576	59.465.132
2021	14.966.429	107.949.822

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: تقارير بنك ترست الجزائر للفترة **(2015-2021)**

ومن خلال معطيات الجدول السابق يمكننا تمثيل الشكل التالي:

الشكل رقم 03: حجم التمويل الإسلامي في ترست بنك الجزائر مقارنة بحجم التمويل الإجمالي خلال فترة 2015/2021

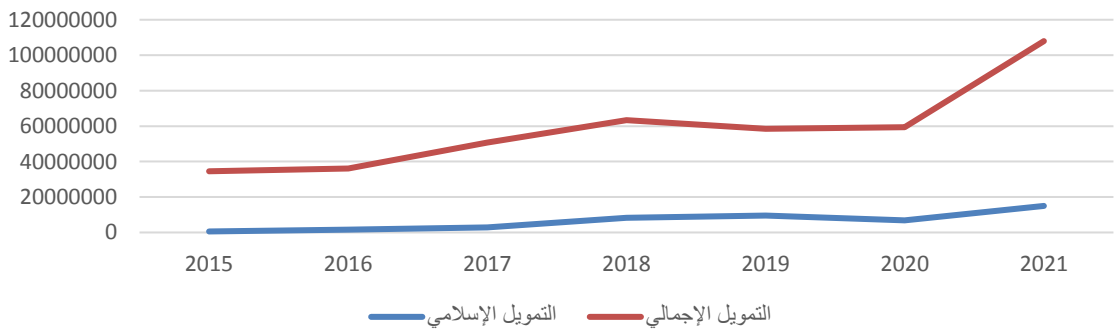

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على: معطيات الجدول رقم**(08)**.

من خلال الشكل رقم: 03 والجدول رقم: 08 نلاحظ أن حجم التمويلات الإسلامية عبر النافذة الإسلامية لبنك ترست الجزائر في ارتفاع مستمر بداية العمل، فقد كانت نسبة التمويلات الإسلامية سنة 2015 تمثل1.72% وهي نسبة ضئيلة جدا نظرا لحداثة استعمال هذا النوع من التمويل وعدم استقطاب زبائن جدد يفضلون التمويل الإسلامي،

لترتفع سنة 2019 لتبلغ نسبة 16.24%، ويعود سبب ارتفاعها إلى إقبال الزبائن على هذا النوع من المنتجات المالية وتفضيليها عن التمويلات التقليدية أو دخول زبائن جدد للتعامل.

3- تجربة بنك الإسكان للتجار والتمويل الجزائر

هو شركة مساهمة تابعة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل في الأردن، تمت الموافقة على تأسيسه من طرف مجلس النقد والقرض الجزائري في أكتوبر عام 2003، التجاري بالجزائر تحت رقم 03 بـــــ 0021864، بتاريخ 2003/03/26. بدأ يزاول نشاطه برأس مال بلغ 60 مليار دينار جزائري، وبالإضافة الى المقر الرئيسي، يحتوي البنك على 06 فروع بليدة، وهران دار البيضاء بجاية سطيف، قسنطينة.

أنشأ البنك شباك مالي تشاركي سنة 2015 أطلق عليه اسم "إدارة الخدمات الإسلامية" مقرها بالمديرية العامة للبنك ويهدف البنك من خلال عملية الإنشاء إلى **(بنك الاسكان و التمويل، 2024):**

- تقديم المنتجات والخدمات المقدمة في البنوك الإسلامية والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتوسيع استثمارات واستخدامات أموال البنك من خلال المنتجات والخدمات الإسلامية مما يساهم في تطوير رأس المال التجاري للبنك؛
- إرضاء وكسب ثقة شريحة من العملاء الذين يبحثون عن التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي؛
- تطوير المنتجات والخدمات الإسلامية وجعلها تتماشى مع متطلبات العملاء؛

من خلال هذه الأهداف يتضح لنا أن الدافع وراء إنشاء النافذة لم يكن سوى دافع تجاري وليس هناك أي دافع شرعي وراء هذا التحول فالبنك يسعى إلى تعظيم أرباحه والمحافظة على عملائه الحاليين وكذا تغطية أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع وبذلك الحصول على حصة كبيرة في السوق المصرفي الجزائري. وحاليا تقوم النافذة بتقديم تمويلات استغلالية تتراوح مدتها من شهر إلى أربعة أشهر وتقدم هذه التمويلات عن طريق التمويل بالمرابحة والتمويل بالسلم ومن المنتجات الإسلامية التي يقدمها البنك التمويل بال استصناع ولكن لم يتم التعامل به لحد الآن فالطلبات التمويلية كلها تتمثل في المرابحة والسلم. **(بنك الاسكان و التمويل، 2024)**

الجدول رقم 09: حجم التمويل الإجمالي والإسلامي لبنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر 2017-2020

(مليون دينار جزائري)

السنة	حجم التمويل الإسلامي	حجم التمويل الإجمالي
2017	7358.01	37997.41
2018	6332.91	48244.53
2019	6451.80	41887.44
2020	6572.22	39494.55

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: تقارير بنك الإسكان للتجار والتمويل للفترة (2017-2020).

ومن خلال معطيات الجدول السابق يمكننا تمثيل الشكل التالي:

الشكل رقم 04: حجم التمويلات والتمويلات الإسلامية لبنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر 2017-2020

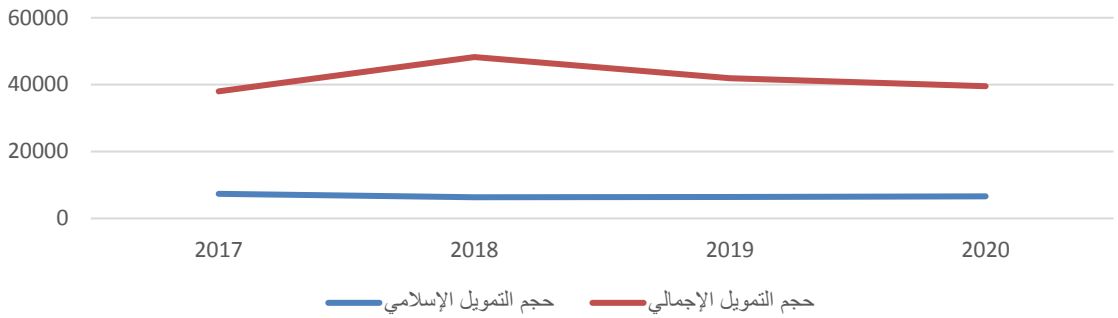

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على: معطيات الجدول رقم **(09)**.

من خلال الشكل رقم: 03 والجدول رقم: 08 نلاحظ ان هنالك زيادة في التمويل الإسلامي مقارنة مع التمويل الإجمالي في حين نلاحظ انخفاض في سنة 2020 وهذا راجع لجائحة كوفيد 19. (بنك الاسكان و التمويل ، 2017-2020)

الفرع الثاني: النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية

قامت الحكومة الجزائرية باعتماد فكرة الشبابيك الإسلامية داخل البنوك العمومية كأحد حلول لاستقطاب الكتلة النقدية المتداولة خارج المنظومة المصرفية في السوق السوداء لاستغلالها، حيث تم فتح اول شباك للصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري BNA سنة 2020، ليتم تعميمها تدريجيا في البنوك العمومية الأخرى، وبالتالي سنختار عينتين من البنوك العمومية لدراسة هذه التجربة.

1-تجربة البنك الوطني الجزائري BNA

هو أول بنك عمومي تجاري نشاء في الجزائر بتاريخ 13 جوان 1966، وكان يمارس كل النشاطات كغيره من البنوك في العالم حيث يقدم البنك مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات البنكية، إضافة إلى منتجات التامين البسيطة والمتوافقة مع اللوائح المعمول بها بأسعار تنافسية تهدف الإرضاء جميع زبائنه، وسع البنك الوطني الجزائري شبكته التي تضم 227 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني، تشرف عليها 21 مديرية جهوية للاستغلال، وقصد تطوير النقد يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه بطاقات بنكية تسهل عليهم القيام بعملياتهم البنكية اليومية المتنوعة عن طريق وضع 100 شباك بنكي آلي و 171 موزع آلي للأوراق النقدية على مستوى مختلف الوكالات تأقلمه الجهوي **(البنك الوطني الجزائري BNA، 2024)**.

تحصل البنك الوطني الجزائري على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية يوم الخميس 30 جويلية 2020، حيث مجموعة من صيغ الادخار والتمويل الموافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية، والتي تمت المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ومن طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية. وتتكون هيئة الرقابة الشرعية من ثلاث أعضاء، حيث اجتمعت الهيئة الشرعية ستة مرات خلال السنة 2020، كانت البداية انطلاقا من أول وكالة مخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية بحسين داي 635 و أول شباك ببريكة 340الملحقة بالمديرية الجهوية للاستغلال ببسكرة 159، ليتم سنة 2021 توسيع نشاط الصيرفة الإسلامية لتبلغ 64 شباك إسلامي، بالوكالات المنتشرة بمختلف أنحاء التراب الوطني حيث تتكون باقة الخدمات البنكية الإسلامية من تسعة 9 منتجات توفير وتمويل موجهة للأفراد، المهنيين والمؤسسات **(البنك الوطني الجزائري BNA، 2024)**.

والجدول التالي يوضح هيكل الحسابات الإسلامية:

الجدول رقم 10: هيكل الحسابات الإسلامية في البنك الوطني الجزائري حتى نهاية 2021

الدورة	النسبة
حسابات جارية بدون عائد	%57
حسابات إسلامية مع عائد	%43

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (تقرير النشاط السنوي للبنك الوطني الجزائري، 2021، صفحة 28).

تبلغ محفظة حسابات العملاء الإسلامية 14,875 حساباً حتى 2021/12/31 مقارنة بـــ 3,897 حساباً في نهاية عام 2020، بزيادة قدرها 10.978حساباً (281.70%). ويعود هذا الأداء بشكل رئيسي إلى تطور حساب التوفير الإسلامي بـ 5603 حسابات (236.81%)، تليها الحسابات الجارية بـ 4294 وحدة (359.03%). (تقرير بنك الخارجي BNA، 2024)

جدول رقم (11): صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة في البنك الوطني الجزائري حتى نهاية 2021

تمويلات	النسبة
مرابحة عقارية	**71%**
مرابحة معدات	**22%**
مرابحة اجارة	**7%**
مرابحة السيارات	**0%**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (تقرير النشاط السنوي لبنك الوطني الجزائري، 2021، صفحة 28).

نلاحظ أن بين السنتين الماليتين 2020 و2021، ارتفع حجم التمويل الإسلامي من 101.54 مليون دينار إلى 1385.42 مليون دينار، بتدفق إيجابي قدره 1283.88 مليون دينار (1264%) موجه للقطاع الخاص حصـــراً. **(تقرير بنك الخارجي BNA، 2024)**

2-تجربة البنك الخارجي BEA

نشـا البنك الخارجي الجزائري نتيجة رغبة الجزائر في استرجاع سيادتها الوطنية عبر عملية واسعة لتأميم النظام البنكي بعد الاســتقلال، فبمقتضـــى الأمر رقم: 67/204 وفي تاريخ 1 أكتوبر 1967، تحول إلى مؤســســـة مالية عمومية بنك تجاري برأس مال قدره 20 مليون دج، ليبلغ رأس ماله 230 مليار دج سنة 2019، يقدم البنك تشكيلة متنوعة من الخدمات البنكية الموجهة سواء للأفراد أو المؤسسات، وكذلك خدمات الصيرفة الالكترونية.

أطلق بنك الجزائر الخارجي أول نافذة للصيرفة الإسلامية يوم 30 ديسمبر 2021 على مستوى فرعه الرئيسي بالجزائر العاصـمة بالتوازي مع فتح نافذتين إسـلاميتين على مسـتوى فروعه في كل من فرع عين الدفلة وفرع العلمة لتسـويق منتجات الصـيرفة الإسـلامية، وذلك بعد حصـوله على شـهادة المطابقة الشـرعية من طرف الهيئة الشـرعية الوطنية للإفتاء للصــناعة المالية الإســلامية، ويقدم بنك الجزائر الخارجي (BEA) سـبع (07) منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كمرابحة السيارات؛ المرابحة العقارية؛ مرابحة السلع الاستهلاكية؛ حساب التوفير الإسلامي وغيرها من المنتجات المتوافقة مع أحكام الشـريعة الإسـلامية **(البنك الخارجي BEA، 2024)** ليكون بذلك خامس بنك عمومي يطلق خدمات الصــيرفة الإســلامية، بعد كل من البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

الجدول التالي يوضح صيغ التمويل الإسلامي المعمول بها في البنك الخارجيBEA :

الجدول رقم 12: صيغ التمويل الإسلامي المعمول بها في البنك الخارجي الجزائري حتى نهاية 2022 (مليون دينار جزائري)

طبيعة	مبلغ التمويل	عدد الملفات
مرابحة السلع الاستهلاكية	4.9	17
المرابحة العقارية	92	7
المجموع الإجمالي	97	24

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (تقرير النشاط السنوي للبنك الخارجي الجزائري، 2022، صفحة 13).

في إطار توسيع مجموعة منتجات التمويل الإسلامي المقدمة للعملاء (بما في ذلك سبعة منتجات تم تسويقها بالفعل منذ نهاية عام 2021)، أطلق البنك الخارجي الجزائري في ديسمبر 2022، ثلاثة (03) منتجات تمويل إسلامي جديدة، وفقًا لـــ مبادئ الشريعة الإسلامية وتلبية احتياجات وتوقعات الشركات والمهنيين، فيما يتعلق بتمويل الاستثمارات ودورة التشغيل وهي: معدات الإجارة (المخزون الدارج)؛ بضائع المرابحة؛ أسهم السلام (**البنك الخارجي BEA، 2022**). والجدول التالي يوضح موارد التمويل الإسلامي البنك الخارجي BEA:

الجدول رقم 13: موارد التمويل الإسلامي البنك الخارجي BEA حتى نهاية 2021

(مليون دينار جزائري)

طبيعة	موارد اعتبارا من 2022/06/30	عدد الحسابات في 2022/06/30	موارد اعتبارا من 2022/06/31	عدد الحسابات في 2022/06/31	تطور	
					موارد	عـــــدد CPTS
الحســـــابات الجارية	6771	2829	12.788	8.951	88.95	216
الحسابات لأجل	1966	90	5096	205	159.22	128
المجموع الإجمالي	8.737	2919	17884	9156	104	214

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (تقرير النشاط السنوي للبنك الخارجي الجزائري، 2022، صفحة 13).

قام البنك بتحصيل مجموع موارد في شكل حسابات جارية وحسابات لأجل بقيمة قدرها 17.884 مليون دج، أي بزيادة قدرها 104% مقارنة بالرصيد المسجل في 30 يونيو 2020. وتمثل الأصول في الحسابات لأجل 72% و28% على التوالي من إجمالي الموارد الإجمالية. وتم فتح 6237 حسابًا جديدًا بنهاية عام 2022، بزيادة قدرها 214%، مقارنة بالعدد الذي تم فتحه حتى 30 جوان 2022. (**البنك الخارجي BEA، 2022**).

المطلب الرابع: مستقبل الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

الفرع الاول: مكانة التمويل الإسلامي في النظام المصرفي الجزائري

يتميز النظام المصرفي الجزائري بشكل عام بهيمنة البنوك التقليدية العمومية على النشاط المصرفي ادخارا وتمويلاً إذ تمثل حصة البنوك العمومية في غالب الأحيان (90%) من إجمالي الأصول المصرفية، في حين أن البنوك الخاصة تبلغ حصتها في حدود (10%) من النشاط المصرفي ولا تتجاوز حصة البنوك الإسلامية (2%) إلى

(3%) من إجمالي النشاط المصرفي الجزائري، و(14%) من إجمالي نشاط البنوك الخاصة العاملة في الجزائر. والجدول التالي يوضح تطور حجم أصول الصيرفة الإسلامية ونسبتها مقارنة مع الحجم الكلي للأصول المصرفية.

الجدول رقم 14: مساهمة الصيرفة الإسلامية في استقطاب الودائع للنظام المصرفي الجزائري (2018-2022)

الوحدة: %

	2018	2019	2020	2021	2022
حصة البنوك العمومية (%)	86.24	85.32	84.71	84.61	86.51
حصة البنوك الإسلامية الخاصة (%)	2.83	2.96	3.13	3.37	3.31
حصة النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية (%)	-	-	0.02	0.16	0.44
الحصة الإجمالية للصيرفة الإسلامية (%)	2.83	2.96	3.16	3.53	3.76

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (ناصر، 2022، صفحة 47، 71) و(بنك الجزائر، 2023).

من خلال الجدول رقم (14) ; نلاحظ أن مساهمة الصيرفة الإسلامية في جذب الودائع في تحسن وتصاعد مستمر ولكن وبالرغم من ذلك تبقى نسبة ضئيلة ومتواضعة جدا، إذ لم تتعدى 3.76 % من مجمل ودائع الجهاز المصرفي وذلك في عام 2022، ويعود هذا أساسا إلى سيطرت البنوك العمومية على السوق المصرفية الجزائرية، إذ تسيطر على أكثر من 86% من السوق المصرفية الجزائرية، وبالرغم من اعتماد البنوك التقليدية تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية من خلال نوافذها الإسلامية، إلا أن نسبة مساهمة هذه الأخيرة في استقطاب الودائع للنظام المصرفي الجزائري لم تتعدى 0.44%.

الجدول رقم 15: مساهمة الصيرفة الإسلامية في تمويل الاقتصاد الجزائري (2018-2022)

	2018	2019	2020	2021	2022
حصة البنوك العمومية (%)	86.59	87.93	88.30	85.46	85.58
حصة البنوك الإسلامية الخاصة (%)	2.21	2.15	2.16	3.62	3.72
حصة النوافذ الإسلامية (%)	-	-	0.002	0.18	0.5
الحصة الإجمالية للصيرفة الإسلامية (%)	2.21	2.15	2.17	3.64	3.77

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (ناصر، 2022، صفحة 47، 71) و(بنك الجزائر، 2023).

من خلال الجدول رقم : (15) نلاحظ أن حصة مساهمة الصيرفة الإسلامية في تمويل الاقتصاد الوطني تراوحت ما بين (2.15 % إلى 3.77%)، والملاحظ من أنها شهدت تحسنا طفيفا في سنوات الأخيرة من الدراسة

خاصة بعد شروع البنوك العمومية في تقديم المنتجات الإسلامية بالرغم من هذا تبقى المساهمة ضعيفة جدا، ويعود هذا إلى هيمنة البنوك العمومية على سوق التمويل في الجزائر، إذ تستحوذ على حوالي 85 % من مجمل التمويل المصرفي في الجزائر بنهاية عام 2022، وبلغت نسبة مساهمة البنوك الإسلامية الكاملة (بنك البركة ومصرف السلام)، من إجمالي التوالي حوالي 3.72%، ولم تتعدى نسبة تمويلات النوافذ الإسلامية 0.5%.

الفرع الثاني: آفاق الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

تعرف الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر الكثير من الدعم والاهتمام الفعلي في سنوات الأخيرة من طرف الحكومة والذي ترجم على أرض الواقع في إصدار قوانين تنظم نشاط المؤسسات المالية الإسلامية والسماح للمؤسسات المالية التقليدية العمومية بفتح نوافذ إسلامية، حيث بلغ عدد الشبابيك المخصصة للمنتجات الإسلامية على مستوى البنوك العمومية في جوان 2023، 741 شباكًا، وتشير تقديرات بنك الجزائر أن 12 بنكا من مجموع 20 بنكا، توفر منتجات وخدمات الصرفية الإسلامية. من جانب آخر، أبان بنك الجزائر عن إحصاء 1626 وكالة بنكية، وبمجموع الوكالات البنكية، فإن هنالك 69 وكالة موجهة حصريا للصيرفة الإسلامية نهاية 2022، مقابل 58 وكالة نهاية 2021، وضمت البنوك العمومية 10 وكالات موجهة للصيرفة الإسلامية نهاية 2022، بينما تحصي البنوك الخاصة 59 وكالة، منها 54 بالنسبة لبنكين متخصصين في مجال الصيرفة الإسلامية، وخمس وكالات بالنسبة للبنوك التجارية. وشهدت عملية الانتشار سنة 2023، توسعا أكبر، بحيث فاق عدد النوافذ للصيرفة الإسلامية التي تم افتتاحها خلال 2023، نحو 67 شباكا، بمجموع يفوق 107 شبابيك. وقد فاق إجمالي الموارد المحصلة إلى نهاية 2023، ما قيمته 800 مليار دينار (**صواليلي، 2023**).

من خلال ما سبق يمكن القول أن عملية دعم الصيرفة الإسلامية خاصة والصناعة المالية الإسلامية خاصة من خلال اعتماد فتح نوافذ إسلامية (شبابيك)، كان لها دور مميز في توسيع نشاط المالية الإسلامية وهذا ما تعكسه الأرقام المحققة لغاية اليوم، ولعل أهم ما يمكن الاستفادة منه من خلال هذه النوافذ هو إمكانية الوصول الخدمات المالية الإسلامية لأكبر قد ممكن من العملاء في مختلف مناطق الوطن وهذا ما يضمن الانتشار الكبير لهذه الخدمات وجعلها متاحة لمختلف الشرائح، خاصة في ظل ما تتميز بيه المنتجات المالية الإسلامية من تنوع وتعدد يلبي مختلف الاحتياجات. والإقبال المتزايد على الخدمات المالية الإسلامية من طرف المواطن الجزائري، وهذا التوسع سيؤدي بطبيعة الحالة إلى نمو وتزايد الأصول المالية الإسلامية في الجزائر.

ومن أجل تطوير الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر يجب العمل على استكمال باقي مكونات الصناعة، ولعل إنشاء نوافذ تكافلية في مؤسسات التأمين التقليدية قد تكون طريقة مجدية لتنشيط سوق التكوين التكافلي الذي لا يعرف انشار وصدى مثل الصيرفة ويقتصر نشاطه على مؤسسة واحدة. كما يمكن إنشاء نافذة إسلامية في على مستوى بورصة الجزائر، بشكل يمكن هذه المؤسسات من دخول السوق المالي الجزائري وتعزيز نشاطا المالي.

وكذا يجب التوجه للاعتماد إصدار الصكوك الإسلامية كأداة مالية متعددة المزايا لتمويل الاستثمار وإدارة السيولة وما إلى ذلك وحسب تصريحات الوزير الأول السيد "بن عبد الرحمان" في مداخلة ألقاها خلال يوم برلماني بمجلس الأمة حول "الصيرفة الاسلامية ودورها في الشمول المالي"، كما كشف أنه سيتم قريبا القيام بأول عملية إصدار للصكوك في شكل أوراق مالية تشاركية وذلك من قبل شركة خاصة مدرجة في بورصة الجزائر ضمن سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي شركة متخصصة في الدراسات وتطوير واستغلال المشاريع السياحية **(وكالة الأنباء الجزائرية، 2022)**.

وفي الأخير يمكن القول أنه من خلال تتبع تجربة فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر، سنجدها تجربة تتمتع بالعديد ممن المزايا والأفاق الواعدة، كما نجد في المقابل العديد من المأخذ باختلاف طبيعتيها ونوعها. والجدول الموالي يلخص أبرز هذه المزايا والمآخذ.

الجدول رقم 16: مزايا ومآخذ تجربة فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

مزايا تجربة فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية	مآخذ تجربة فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية
– تعتبر النوافذ الإسلامية بحد ذاتها حل مجدي لبعض مشاكل الاقتصاد الوطني واعتراف عملي بنجاح وجدوى الصيرفة الإسلامية؛ – اعتماد النوافذ الإسلامية سيؤدي إلى توسع مجال الصناعة المالية الإسلامية بما يمكنها من الاستحواذ على حصة سوقية معتبرة على حساب نظيرتها التقليدية؛ – النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية هي عناية بمقاصد الشريعة الإسلامية من إعمار الأرض وإنتاج الثروة بشكل عادل ومنصف؛ – تنمية القيم العقائدية والأخلاقية بين المتعاملين في الاقتصاد وفي أوساط المجتمع؛	–**مآخذ قانونية:** المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر لازلت تخضع إلى قانون النقد والقرض المبني على أسس ربوية التي لا تفرق بيم المؤسسات المالية التقليدية والإسلامية، خاصة فيما يتعلق الأمر بآليات الإشراف والرقابة، إضافة إلى وجود العديد من العوائق الضريبية التي لا تتماشى مع طبيعة عمل النوافذ والبنوك إلا سلامية، حيث تجعل هذه المؤسسات ضحية الازدواج الضريبي في العديد من تعاملاتها. – **مأخذ مؤسساتية:** ضعف السوق المالي الجزائري وتواضع نشاطه مما يصعب إمكانية إقامة نافذة إسلامية لسوق للأوراق المالية في الجزائر وغياب صناعة الصكوك الإسلامية التي تعد إحدى أهم مصادر الأموال طويلة الأجل وهي البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات الربوية، وبتالي فإن

- يعد اعتماد النوافذ الإسلامية تمهيد للتحول التدريجي والشامل نحو الصيرفة الإسلامية؛ - النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تعتبر أداة فعالة في امتصاص الكتلة النقدية المتواجدة خارج الدائرة المصرفية؛ - النوافذ الإسلامية في الجزائر ستساهم في رفع الموجودات المالية، وهي محفز للبنوك التقليدية على فتح الفروع الإسلامية والتوجه نحو بنوك إسلامية متخصصة.	غياب سوق مالي وغياب أدوات استثمارية يحرم النوافذ من العديد من المزايا. - **مآخذ تتعلق بعدم إيضاح الحكم الشرعي للنوافذ الإسلامية:** وما ينجر عنها من إشكالية التشكيك في ربوية تعاملاتها الناتجة عن عدم فهم الفرق بين عنصري "الربح" و"الفائدة"، وكذا التشكيك في ربوية النوافذ الإسلامية من حيث اختلاط الحلال بالحرام. - **مآخذ تتعلق بتكوين والتأهيل المورد البشري:** حيث أن فئة كبيرة منهم عملت في المؤسسات التقليدية قبل قدومها للمؤسسات المالية الإسلامية، إذ أن عدم التكوين والتأهيل المسبق قد يوقع هؤلاء الموظفين في أخطاء في التطبيق تنعكس مباشرة على نشاط البنوك وتفقدها الثقة التي اكتسبها من خلال عمله وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: **(بن لحسن، 2023، الصفحات 67-68)**.

خلاصة

مما سبق يمكن القول أن تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر تجربة محدودة جدا نظرا للتأخر في التأسيس وكذا محدودية نشـــاطها فهي مقتصـــرة على بنكين إســـلاميين فقط وعدد محدود من النوافذ الإســـلامية في البنوك التقليدية الخاصـــــة والعمومية، وكذا بالنظر إلى العراقيل التي تواجهها كون أن البيئة التي تعمل فيها مهيئة للعمل البنكي التقليدي ولا تراعي بذلك خصوصيتها المتميزة، ومن المتوقع أن تشهد هذه الصناعة نموا ملحوظا في السنوات القليلة القادمة، خاصـة بعد توجه الحكومة نحو تفعيل الصـيرفة الإسـلامية، وذلك بعد إصـدار النظام 02- 2020 والذي سـمح للبنوك العمومية في الجزائر بفتح النوافذ الإسـلامية على مسـتواها .حيث تناولنا في هذا الفصـل نظرة موجزة عن مجموعة من البنوك العمومية و الخاصة وكذا اهم الخدمات التي توفرها النوافذ الإسلامية بالبنوك.

من خلال النتائج المحصل عليها يمكننا القول ان الخدمات الإسلامية لهذه البنوك لاقت استحسانا من طرف العملاء خاصـــة رغم محدودية الموارد حيث تعتبر النوافذ الإســـلامية حلا جيدا ومقبولا للممارســـة البنوك التقليدية لنشاطات المصرفية الإسلامية وكذا تمهيدا لتحويلها لبنك إسلامي كاملا مستقبلا.

خاتمــة

خاتمة

تعتبر النوافذ إحدى أهم المداخل للتوجه نحو الصيرفة الإسلامية حيث تحظى بصدى واسع على المستوى المحلي والعالمي كونها تقوم على أساس عقائدي وطبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، بخلاف المعاملات المالية التقليدية القائمة على أساس الفائدة الربوية، كما تمثل دورا حيويا في توسيع نشاط الصناعة المالية خاصة في الدول التي تنتهج نشاط الصناعة المالية الإسلامية في ظل نظام مالي تقليدي على غرار الجزائر، أين تمكنت هذه النوافذ من جذب شرائح جديدة من العملاء، واستطاعت تلبية احتياجاتهم المالية بطريقة متوافقة مع قيمهم ومعتقداتهم بالإضافة الى ذلك ساهمت في تعزيز الثقة بين العملاء والمؤسسات المالية مما اذى الى الزيادة التنافسية والابتكار في القطاع المالي الجزائري.

إن عملية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة إيجابية وفرصة مشجعة للتحول للنشاط البنكي الإسلامي في الجزائر مما قد يعود بالنفع على النظام المالي شكل خاص وبالنظام الاقتصادي بشكل عام.

1. **نتائج الدراسة:** بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع توصلنا الى النتائج التالية:

- ✓ على الرغم من حداثة البنوك الإسلامية مقارنة بنظيرتها البنوك التقليدية إلا أنها تعتبر منافسا قويا لها خاصة بعد التطور والنمو السريع الذي حققته الصيرفة الاسلامية خلال العقود الماضية؛
- ✓ من أهم شروط فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية فتح جهة إدارية مختصة مع توفير رأس مال مستقل من مصادر معروفة خالية من شبهة الربا؛
- ✓ توسع في فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة إيجابية وفرصة مشجعة لتحول النشاط المصرفي الاسلامي من طرف هذه البنوك في ظل صعوبات وعراقيل انشاء مصارف إسلامية بالكامل؛
- ✓ يمكن التحول التدريجي للصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية من خلال التوسع في فتح النوافذ الإسلامية في هذه البنوك في ظل وجود رغبة الحكومة في السماح بتقديم المعاملات المصرفية الإسلامية الى جانب المعاملات المصرفية التقليدية؛
- ✓ انشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية يعد فرصة لدخول سوق جديدة وخطوة نحو اسلمة عمليات المؤسسة المالية التقليدية؛
- ✓ تعتبر تجربة الجزائر في مجال الصيرفة الإسلامية تجربة مقبولة فلا يمكن الحكم عليها بالفشل ولا بالنجاح لأنها تعتبر تجربة حديثة وفي قيد التطور والانتشار؛
- ✓ يعتبر الإجراء الذي قامت به السلطات الجزائرية فيما يخصص تنظيم نشاط الصيرفة الإسلامية بوضع النظامين (02/18) و(02/20)، والمرسوم التنفيذي (81-21) المحدد لشروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر خطوة إيجابية بالرغم من تأخره، والذي من شأنه التقليل من المعيقات التي تحول دون تطور الصناعة المالية الإسلامية بشكل العام والتمويل المصرفي بشكل خاص؛

- ✓ يعد عدم توفر المعرفة والوعي المصـرفي لدى المتعاملين الاقتصـادين في الجزائر من أفراد ومؤسـسـات فيما يتعلق بما تقدمه مؤسـسـات التمويل الإسـلامية من أدوات وصـيغ تمويلية حاجز يحول دون اسـتفادة هذه القطاعات من خدماتها المتنوعة؛
- ✓ تزايد عدد النوافذ الإسـلامية (المصـرفية/ التأمينية)، وتعاظم حجم أصـولها سـيعود بالنفع على تطور وانتشـار الصيرفة الإسلامية خاصة والصناعة المالية عامة في الجزائر.

2. اختبار الفرضيات:

- ✓ **الفرضية الأولى:** النافذة الإسلامية تعتبر فرع إسلامي للبنك تقليدي تابعة له في مختلف الجوانب المالية والمحاسبية. هذه **الفرضية خاطئة** فالنافذة الإسلامية عبارة عن شباك في البنك التقليدي ويجب أن تكون مستقلة عنه ماليا ومحاسبيًا.
- ✓ **الفرضية الثانية:** الأنشطة المالية الإسلامية في الجزائر تتمتع بوجود إطار تشريعي وتنظيمي قوي وواضح ومدعم لعملها. هذه **فرضية خاطئة** فقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن القوانين والتشريعات التي تنظم وتحكم الأنشطة المالية الإسلامية في الجزائر، فهناك بعض القوانين (20-02 المحدد لقواعد الصيرفة الإسلامية والمرسوم 21-81 المحدد لقواعد التأمين التكافلي)، لم توضع إلا مؤخرا ولم تشمل كافة الجوانب وتعتريها الكثير من النواقص، حيث تعد هذه التنظيمات مجرد اعتراف بنشاط هذه المؤسسات.
- ✓ **الفرضية الثالثة:** والتي تنص على أن هناك تجربة الشبابيك الإسلامية على المستوى البنوك التقليدية لا تزال في بدايتها وهناك عدة عوائق وقيود تحيط بها، تعتبر **فرضية صحيحة**، حيث لم تمر سوى 3 سنوات على السماح للنوك التقليدية بإنشاء نوافذ إسلامية بشكل منظم وقانوني كما أن نشاط لايزال متواضع ومحدود.

3. اقتراحات وتوصيات: بناءً على النتائج السابقة يمكننا وضع الاقتراحات الاتية:

- ✓ ضرورة تشكيل لجان متخصصة داخل البنوك لدراسة مشروع التحول للنشاط المصرفي إسلامي من مختلف جوانبه القانونية الإدارية والشرعية، سواءً كان هذا التحول إلى نوافذ وفروغ أو تحول كامل؛
- ✓ تشجيع إقامة دورات تكوينية متخصصة في مجال المالية الإسلامية باستمرار والتثقيف الشرعي للعاملين بالنوافذ الإسلامية؛
- ✓ العمل على التوسع أكثر في فتح المزيد من النوافذ الإسلامية في البنوك والمؤسسات المالية التقليدية؛
- ✓ إدراج تخصصات الاقتصاد الإسلامي؛ مالية الإسلامية؛ بنوك إسلامية على مستوى الجامعات والمعاهد المختصة لضمان تكوني أكاديمي للكوادر البشرية؛
- ✓ القيام بحملات ترويجية واسعة للتعريف بالخدمات المالية الإسلامية وتوضيح طريقة المؤسسات للقضاء على الأفكار المغلوطة حول مصداقية المعاملات المالية الإسلامية؛

- ✓ ضرورة إصدار قوانين خاصة بالمؤسسات المالية الاسلامية شمل كافة الجوانب والحيثيات على غرار علاقة هذه المؤسسات بالبنك المركزي، وكذا استكمال التنظيمات الخاصة بالصكوك الإسلامية من الأجل تمكين المؤسسات وكذا الحكومة من إصدارها والاستفادة من مزاياها المتعددة.

4. افاق الدراسة

لقد تناولت في دراستي دور النوافذ الإسلامية في توسيع نشاط الصناعة المالية في الجزائر في ظل التطورات الجديدة، وقد حاولت توضيح أهمية الصيرفة الإسلامية وتأثير النوافذ الاسلامية على البنوك التقليدية مع أخذ عينة من البنوك الخاصة والعمومية وبعد الوصول الى نتائج الدراسة تبين ان هناك جوانب مازالت تحتاج الى بحث ودراسة أعمق وهذا راجع الى حداثة الموضوع لذلك اقترحت أهم مواضيع ذات صلة من بينها:

- استراتيجية تطوير الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر؛
- تقييم كفاءة البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية–
- آفاق ومتطلبات إنشاء نوافذ تكافلية في الجزائر–تجارب مختارة مع الإشارة لحالة الجزائر.

قائمـة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- قائمة المصادر

❖ القرآن الكريم

- قائمة المراجع باللغة العربية

ابرهيم الكزاسنة. (2013). بنوك الاسلامية الاطار المفاهمي. امارات، ابو ظبي.

أحمد خلف حسين الدخيل. (د.ت). النوافد الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية. *مجلة الدراسات الاقتصادية الإسلامية، 19*(02)، 142-44.

أحمد النجار. (1980). البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الوطني. *مجلة المسلم المعاصر، 24*.

احمد محمد المصري. (1998). *ادارة البنوك التجارية و الاسلامية*. الاسكندرية: الناشر مؤسسة شباب الجامعة.

اسماء طهراوي. (2022). تجربة النوافد الاسلامية في البنوك التقليدية الجزائر واقع و تحديات. *لة دراسات في الاقتصاد و ادارة الاعمال، 05*(02).

اشرف محمد دوابه. (2016). رؤية استراتيجية لمواجهة نحديات التامين التكافلي الاسلامي. 105-125.

الإذاعة الجزائرية. (27 03, 2022). *افتتاح أول نافذة للتأمين التكافلي بالجزائر*. تاريخ الاسترداد 13 05, 2024، من https://news.radioalgerie.dz/ar/node/6842

البنك الخارجي BEA. (2022). *التقرير السنوي*. الجزائر.

البنك الخارجي BEA. (2022). *التقرير السنوي*. الجزائر.

البنك الخارجي BEA. (10 06, 2024). (الجزائر) تم الاسترداد من الموقع الالكتروني الرسمي: https://www.bea.dz

البنك الوطني الجزائري BNA. (10 06, 2024). (الجزائر) تم الاسترداد من الموقع الالكتروني الرسمي: https:/ /www.bna.dz

المرسوم التنفيذي 81/21. (28 02, 2021). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(العدد 14)*.

النظام 20/02. (24 12, 2020). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*(16).

النظام 02/18. (09 12, 2018). *الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية*(73).

بنك الاسكان والتمويل . (2017-2020). *تقرير سنوي*. جزائر.

بنك الاسكان و التمويل. (2024). *الموقع الالكتروني الرسمي*. (الجزائر) تم الاسترداد من http://www.housingbank.dz

بنك البركة الجزائري. (2024). *التعريف بالبنك*. تاريخ الاسترداد 10 05, 2024، من www.albaraka.bank.com

بنك الجزائر. (2023). *التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2022*. الجزائر.

بنـك الخليج الجزائر AGB. (10 06, 2024). *الموقع الالكتروني الرسـمي*. (الجزائر) تم الاسـترداد من http://www.agb.dz/organiation/presentation.html

بنك السلام الجزائري. (2024). *التعريف بالبنك*. تاريخ الاسترداد 10 05, 2024، من www.asalamalgeria.com

بنك تراست. (2015-2021). *التقارير السنوية*. الجزائر.

بنك تراست. (2024). *الموقع الالكتروني الرسمي*. (الجزائر) تم الاسترداد من http://www.trustbank.dz

بودغدغ احمد. (2022). واقع التامين التكافلي في الجزائر دراسة حالة بنم سلامة للتامين في الجزائر. *مجلة اقتصاد المال و الاعمال، 06*(03)، 238-222.

بوسـعيد محمد عبد الكريم. (2023). تجربة الصـيرفة الاسـلامية في البنوكالعمومية الجزائرية. الجزائر: جامعة ابن خلدون تيارت.

البنك الوطني الجزائري BNA. (2024). تقرير النشاط السنوي

خضـير عقبة. (2021). النوافد الاسـلامية في البنوك التقليدية و دورها في تعزيز الشـمول المالي. *مجلة المتاهل اقتصـادي، 04*(02)، 449-458.

رديف مصطفى. (2021). الصيرفة الاسلامية. *مطبوعة بيداغوجية*. الجزائر : جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس.

رمضاني لعلا البرود لم الخير. (2017). تحديات فتح النوافد الاسلامية في البنوك التقليدية. *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الادارة، 01*(02).

سليمان ناصر. (2022). *تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر -دراسة تقييمية عامة-*. الجزائر: ألفا للوثائق للنشر والتوزيع.

سهايلية حدة .حمادة حسيبة. (2021). واقع صيغ التمويلر الاسلامي في البنوك الاسلامية دراسة حالة بنك البركة و السلام. الجزائر: قالمة جامعة 8 ماي 1945.

سـفيان كوديـد، و عمـار درويـش. (2022). النوافـذ الاسـلامية بـالبنوك التقليديـة كمرحلـة انتقاليـة للصـيرفة الاسـلامية دراسة استطاعية بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة وهران. *مجلة دفاتر بوادكس*، 224.

شـوقي بورقبة. (2013). *التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الاسـلامية* (المجلد اولى). الاردن: عالم الكتب الحديث للنشـر والتوزيع.

صوان، محمود حسن. (2013). *أساسيات العمل المصرفي الإسلامي* (الإصدار ط3). عمان: دار وائل.

علي عبودي نعمة الجبوري. (2016). *إدارة المصارف الإسلامية -نظام مالي عادل-*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

عصام عمر احمد مندور. (2013). *البنوك الوضعية و الشرعية النظام المصرفي-نظرية التمويل الاسلامي-البنوك الاسلامية*. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

عبد الحكيم حداقة. (29 03, 2023). *جهود وآفاق واعدة لقطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر*. تم الاسترداد من https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/3/29/7

عبد المالك هامل. (2021). ضوابط إنشاء الشبابيك المالية التشاركية في البنوك التقليدية – دراسة حالة بنك الإلسكان. الصفحات 192-208.

فاطمة الزهراء سعيدي، و الويزة قويدر . (2018). صناديق الاستثمار الاسلامية دراسة حالة صندوق الراجحي للاسهم السعودية. *المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، 05*(10)، 121-104.

فطيمة الزهراء فنازي . (2022). دراسة واقع الصناعة المالية الإسلامية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية – دراسة تحليلية لمجموعة تجارب دولية-. *أطروحة دكتوراه ل م د، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي*. أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية،، الجزائر.

قتيبة عبد الرحمن العاني. (2012). *التمويل ووظائفه في البنوك الاسلامية و التجارية* (المجلد اولى). عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.

قمومية بلعزوز؛علي سفيان. (2019). النوافد الاسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول الكلي الى المصرفية الاسلامية. *مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا، 15*(21)، 360-341.

محمد الطاهر الهاشمي. (2016). المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية: الأساس الفكري والممارسات الواقعية. البحرين: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

مسدور؛ فارس. (2007). *التمويل الاسلامي من الفقه الى التطبيق المعاصر لدى البنوك اسلامية*. الجزائر: دار هومة للظباعة والنشر والتنسيق.

منير خطوي؛ مبارك لسوس.(2020). النوافد الاسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومنطلبات النجاح. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات 13(02)، 943-922.*

هايف سامية اميرة بولفزاد. (2021). واقع فتح النوافد الاسلامية في البنوك التجارية الجزائرية. جامعة محمد صديق جيجل.

الهواري بن لحسن. (2023). النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزاءر: المزايا والمآخذ من وجهة نضر العاملين والعملاء –دراسة ميدانية لعينة من البنوك التقليدية بولاية وهران. *مجلة التكامل الاقتصادي* ، 11(03). ص ص 54-76.

وكالة الأنباء الجزائرية. (12, 2022). *الصيرفة الإسلامية : إطلاق الإطار القانوني للصكوك الإسلامية خلال سنة 2023*. تاريخ الاسترداد 19 05, 2024، من https://www.aps.dz/ar/economie/136362-2023

يمينة ختروسي. (2022). النوافد الاسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية و الرؤية الشرعية. *مجلة قضايا فقهية و اقتصادية معاصرة، 02*(02).